A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.69
15 December 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد جايا (نائب الرئيس)	(بروني دار السلام)
ثم :	السيد صلاح (نائب الرئيس)	(غامبيا)

- برنامج العمل
- قضية فلسطين [٣٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الوفود بأنها قد أبلغت عصر أمس ببرنامج الأعمال الأولي حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر . وأود أن أذكّرها أيضا ببقية برنامج عملنا .

في صباح يوم الجمعة ٨ كانون الأول/ديسمبر ، ستتناول الجمعية تقارير اللجنة السياسية الخاصة ، كما أنها ستنظر في تقارير اللجنة الثالثة .

في صباح يوم الاثنين ١١ كانون الأول/ديسمبر ، تعقد الجمعية العامة ، في إطار البند ٩١ من جدول الأعمال ، جلسة تذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . وعصر ذلك اليوم ، ستتناول الجمعية البند ١٧ (ح) من جدول الأعمال ، تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة ، وكذلك البند ١١ من جدول الأعمال ، تقرير مجلس الأمن ، والبند ٣٨ من جدول الأعمال ، استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة .

وكما يعلم الأعضاء ، من يوم الثلاثاء ، ١٢ كانون الأول/ديسمبر وحتى يوم الخميس ١٤ كانون الأول/ديسمبر ، سيعقد دورة استثنائية بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي . وخلال تلك الفترة ، أي الأيام الثلاثة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر - لن تعقد أية جلسات عامة للدورة العادية الرابعة والاربعين إلا أن اللجان الرئيسية قد تواصل ، بل ينبغي أن تواصل عقد اجتماعاتها حسب الاقتضاء .

وفي يوم الجمعة ، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، تستأنف الجمعية جلساتها العامة في الدورة العادية الرابعة والاربعين . وفي هذا اليوم ستنظر الجمعية في تقارير اللجنة الاولى . وعصر ذلك اليوم ، وبعد النظر في تقارير اللجنة الاولى ، ستتناول الجمعية تقارير اللجنة الثالثة .

أما تقارير اللجنتين الثانية والخامسة فسينظر فيها عندما تكون متوفرة . إن هذا الجدول الاولي الذي أعلنته للتو سيرد في المحاضر الحرفية للجلسة وكذلك في ملخص "اليومية" . وإذا ما حدثت تغييرات حتى ذلك الحين فسأبلغ الجمعية بها بطبيعة الحال .

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/44/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/44/731)

(ج) مشاريع القرارات (A/44/L.43 إلى A/44/L.45 ، و A/44/L.50)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بهذا البند صدرت أربعة مشاريع قرارات بوصفها الوثائق A/44/L.43 ، و A/44/L.44 ، و A/44/L.45 ، و A/44/L.50 ؛ وقد عمم مشروع القرار A/44/L.50 صباح اليوم .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، إن قضية فلسطين التي تشكل لبّ الصراع العربي الاسرائيلي هي قضية شعب طُرد من أرضه ووطنه بكل وسائل العنف ، واغتصبت حقوقه ، وسُلبت مقدّراته ، وهي تمثل أفدح ما مُني به شعب من كوارث عبر التاريخ . ولقد استطاع الشعب العربي الفلسطيني الباسل التصدي لكل المحاولات والمؤامرات الهادفة إلى تصفية قضيته وتصفية وجوده ، وحافظ على هويته القومية العربية الفلسطينية ، وأثبت بكفاحه الطويل المرير ضد قوى الصهيونية العالمية أن ارادته لن تنهزم ، وأنه مصمم على تحرير أرضه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف أيا كانت التضحيات التي يقدمها ، وقد أكد السيد الامين العام هذه الحقيقة في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط ، في الوثيقة A/44/737 المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، حيث ذكر :

(السيد المصري ، الجمهورية العربية السورية)

"إن الانتفاضة في الأراضي المحتلة سوف تدخل قريبا عامها الثالث . وعلى النقيض من تلميحات العملية الدبلوماسية ، فرسالة الانتفاضة واضحة وصريحة ، وهي أن الاحتلال الاسرائيلي ، الذي ما زال قابعا منذ ٢٢ سنة ، سيظل مرفوضا ، وأن الشعب الفلسطيني سيظل مصرًا على ممارسة حقوقه السياسية المشروعة ، بما فيها تقرير المصير" . (A/44/737 ، الفقرة ٣٦)

هذه هي الحقيقة التي على المجتمع الدولي ألا يتجاهلها

لقد طرحت الانتفاضة الثورة مفاهيم جديدة وعرّت اسرائيل كمشروع استيطاني صممته حركة عنصرية ولدت في أواخر القرن الماضي في سياق الاستعمار الاستيطاني الذي كان سائدا آنذاك هدفها استيطان فلسطين وتحقيق حلم الصهيونية في إقامة اسرائيل الكبرى ، ولقد أثبتت هذه الانتفاضة الثورة بصورة قاطعة تصميم الشعب العربي الفلسطيني على تحرير أرضه من الاحتلال الاسرائيلي .

إن السلم والأمن في منطقة في غاية الحساسية والتوتر كمنطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير ، وحق العودة ، وبناء دولته المستقلة ذات السيادة في وطنه فلسطين . وإن أي حديث عن السلم والأمن في هذه المنطقة دون تحقيق هذين الأمرين ضرب من العبث والمحال ، لقد جرت وتجري محاولات محمومة لتصفية القضية الفلسطينية بطريقة أو أخرى ، وضرب الكفاح العربي ضد الاحتلال والتوسع الاسرائيليين ، غير أن هذه المحاولات مُنيت بالفشل بفضل تصميم الأمة العربية على مواصلة كفاحها العادل وبفضل دعم ومساندة جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم .

ويخطئ من يعتقد بأن تقديم التنازلات من جانب الشعب الفلسطيني يساعد على تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، ولقد بات واضحا في ضوء التجارب المريرة أن تقديم التنازلات لن يؤدي إلا إلى المزيد من تعنّت اسرائيل وإصرارها على المضي في سياستها العدوانية والتوسعية الاستيطانية ، كما بات واضحا أن الضغوط على العرب لتقديم التنازلات تلو التنازلات قد حققت لاسرائيل مكاسب كبيرة وخاصة باتجاه العدوان والحرب دون أن تؤدي إلى التقدم خطوة واحدة نحو السلام .

إن أحدا لا يمكن إلا أن يشعر بالقلق والجزع لما يجري في الأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة من انتهاكات يومية لحقوق الانسان للسكان العرب في هذه الأراضي ، والدور المتزايد للمستوطنين الاسرائيليين في عمليات القمع الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، وهذا يدل على مدى الهوس الذي أصاب نظام

تل أبيب الذي ما فتئ مسؤولوه يصرحون علناً وبتحدٍّ سافر للرأي العام العالمي والضمير الانساني إنهم يصرون على استخدام كل الوسائل بما فيها الوسائل الاكثر وحشية لقمع الانتفاضة ، وهناك أدلة تؤكد بشكل واضح أن دور المستوطنين الاسرائيليين لم يكن أمرا اعتباطيا أو رد فعل بل إنه عمل منظَّم تشرف عليه قوات الاحتلال وهو يقع ضمن إطار مخطط ارهابي رسمي لتنفيذ عمليات التخريب والقتل في المدن والقرى العربية في الاراضي المحتلة .

إن أولئك الذين كانوا يعتقدون أن الانتفاضة حدث عابر ارتكبوا خطأ جسيما في التقدير ، فالانتفاضة جنبا إلى جنب مع المقاومة الباسلة وصمود أبناء شعبنا في الجولان العربي السوري وجنوب لبنان المحتلين هي في أبعادها وأهدافها ثورة شعبية ضد الاحتلال والاستيطان الاسرائيليين ، ولقد أثبتت هذه الثورة خلال العامين المنصرمين كما أثبتت المقاومة الوطنية في الجولان وجنوب لبنان فعاليتها وقدرتها على الصمود والاستمرار ، كما أثبتت في زخمها المتواصل التصميم الراسخ لشعبنا العربي في الاراضي المحتلة على تحرير أرضه ومقدساته من الاحتلال الاسرائيلي بكل مظاهره العسكرية والاستيطانية ، ولن يقبل مبادلة هذه الثورة بأي شيء آخر غير التحرير الكامل .

إن أحدا لا يمكن أن يغمض عينيه عن عمليات القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد السكان العرب في الاراضي المحتلة ، وممارساتها التي تنتهك أبسط حقوقهم الانسانية ، وقد كشفت الجمعية العامة ومجلس الامن جهودهما خلال العامين المنصرمين عبر العديد من القرارات لإرغام اسرائيل على الانصياع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، دون جدوى ، بل على العكس فقد صعَّدت اسرائيل عملياتها القمعية في الاراضي العربية المحتلة في محاولة لقمع الانتفاضة البطولية واستيطان هذه الاراضي مستخدمة الوسائل الوحشية لتحقيق هذه الغايات مثل تكسير عظام الاطفال والشباب والقتل المتعمد والإبعاد خارج هذه الاراضي وتدمير المنازل وتشريد أصحابها وتجويع الاهالي وفرض الحصار عليهم مما يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان والحريات الاساسية لأبناء شعبنا العربي في هذه الاراضي المحتلة ، ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ومن الامثلة على انتهاكات أحكام هذه الاتفاقية انتهاك

المادة ٣٣ منها بفرض العقوبات الجماعية ، مثل فرض حظر التجول على مناطق بأكملها والاعتقال الجماعي ، وانتهاك الفقرتين الاولى والسادسة من المادة ٤٩ بالقيام بعمليات إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة ، وإقامة المستوطنات في هذه الاراضي وانتهاك المادة ٥٣ بتدمير المنازل وتشريد أصحابها .

إن المجتمع الدولي المتمثل في هذا المحفل مطالب مرة أخرى باتخاذ الاجراءات العاجلة والفعالة لضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي العربية المحتلة وحماية سكانها العرب وإيقاف عجلة الموت والدمار التي تقودها اسرائيل في هذه الأراضي . كما يحتم على الأطراف في هذه الاتفاقية الاضطلاع بمسؤوليتها في كفالة تنفيذ التزاماتها طبقا للمادة الأولى من هذه الاتفاقية التي تنص على أن :

"تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية باحترام وبكفالة احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف ..." .

إن استمرار الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى على ما هي عليه من تدهور خطير ، وعدم تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ اجراءات رادعة ضد اسرائيل بما فيها تطبيق الفصل السابع من الميثاق لحملها على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة القاضية بوجوب وقف عمليات القمع ضد سكان هذه الاراضي والانسحاب منها ، يزيدان الوضع سوءاً ويشكلان تهديدا مباشرا للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم .

إن إصرار اسرائيل على الاستمرار في عمليات القمع والبطش والقهر ضد سكان الاراضي العربية المحتلة ، ومتابعة استيطان هذه الاراضي ، يغلق الآفاق أمام إيجاد حل عادل لقضية فلسطين ويجعل السلام في المنطقة أمرا بعيد المنال ، وبالتالي فإن أحدا لا يمكن أن يسقط من حسابه مزيدا من تدهور الأوضاع في هذه المنطقة البالغة الحساسية ، وتعريض السلم والأمن الدوليين لأفدح الأخطار .

إن حل قضية فلسطين حلا عادلا بصفتها لب أزمة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق عقد المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة وطبقا لقراراتها ذات الصلة . وقد أكدت الجمهورية العربية السورية في ردها على مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ من جديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل عقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، لتحقيق السلام العادل والشامل القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي ، وعلى أساس : أولا ، تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ؛ وثانيا ، ضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني حسب قرارات الأمم المتحدة .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضى عامان تقريبا منذ أن بدأت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة . وما زال العنف والتدمير في الضفة الغربية وقطاع غزة مستمرين بلا هوادة ، ويتطلبان اهتمامنا الجدي . إن العالم يدرك أن الانتفاضة لن تخمد حتى تعالج المسألة الرئيسية ، وهي الاحتلال الاسرائيلي . ولا يمكن أن نتوقع من أي شعب أن يقبل الخضوع الدائم لدولة أجنبية دون أي أمل في التحرير .

وترى حكومة اليابان أن الاحتلال الدائم من جانب دولة لأراضي دولة أخرى لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة ، بما في ذلك ذريعة الدفاع عن النفس . فالضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية وليست اسرائيلية ؛ فاحتلال اسرائيل لتلك الأراضي والأدهى من ذلك ضمها اليها لا يمكن تبريرهما .

وفضلا عن ذلك ، أعربت حكومة اليابان مرارا وتكرارا عن رأيها بأن اسرائيل ، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال ، ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن حماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة . ولا يسعني إلا أن أعرب مرة أخرى عن قلق حكومتي البالغ إزاء إفراط السلطات الاسرائيلية في استخدام القوة ضد المدنيين الفلسطينيين . إن حكومة اليابان تدين العنف كلما وقع وأينما كان . واسمحوا لي أن أوضح مرة أخرى أن كل دولة عليها التزامات بمقتضى القانون الدولي ، وعلى اسرائيل التزام هو أن تمتثل لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

وبالإضافة إلى ذلك ، تعتبر حكومة اليابان انتهاك منشآت وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الأونروا) واحتجاز السلطات الاسرائيلية لموظفيها ، أمرا يتعذر تبريره . وتحث اليابان اسرائيل أن تمتنع عن أي عمل قد يؤدي إلى تعطيل أنشطة الأونروا الهامة .

إن استمرار الانتفاضة وعدم فتورها مقياس لرغبة الشعب الفلسطيني في التحرر . ولا يمكن كبت هذه الرغبة بالقوة . وإذا كان للسلم الشامل في المنطقة أن يتحقق ، ينبغي أن تؤخذ المصالح الحيوية للاطراف المعنية في الاعتبار . وينبغي أن يحظى إنهاء الاحتلال ، على الرغم من ذلك ، بالأولوية العليا في كل جهودنا الرامية إلى إيجاد حل لقضية فلسطين . وفي هذا الصدد ، من الضروري أن تعترف اسرائيل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض محتلة ، وبأنه ينبغي إعادتها إلى الشعب الفلسطيني .

لا يمكن أن يتحقق أي حل سلمي لقضية فلسطين إلا من خلال عملية تفاوضية بين الاطراف المعنية . والشرط الاساسي لاي عملية تفاوضية هو وضع أساس مشترك بين الاطراف . فقرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، توفر ذلك الاساس المشترك .

لقد أصرّت حكومة اليابان طويلا على أن السلم في الشرق الأوسط ينبغي تحقيقه بأسرع ما يمكن عن طريق ما يلي : أولا ، انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من كل الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة ؛ ثالثا ، الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

وتود حكومة اليابان أن تؤكد أنه ينبغي أن ينظر بعناية في متطلبات الأمن المشروعة لكل البلدان ، بما في ذلك اسرائيل ، وتطلعات كل الشعوب في المنطقة ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني . وفي رأي حكومتي أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني ، ومن ثم فمن الضروري أن تعترف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كل منهما بموقف الاخرى ، وأن تشترك المنظمة في عملية السلم . والواقع أن أي محاولة لتحقيق سلم دائم عن طريق المفاوضات لن تجدي إذا لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تحظى الجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية للتدليل على أنها طرف مسؤول في العملية التفاوضية بالتقدير البالغ وبمزيد من التشجيع . وقد أحرز تقدم ملحوظ صوب السلم عقب اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وتعرب حكومة اليابان عن تقديرها بوجه خاص للمبادرة التي أخذ بزمامها السيد عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أثناء جلسات الجمعية العامة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي . يشهد قبول منظمة التحرير الفلسطينية الواضح لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بين جملة أمور ، واعترافها بحق اسرائيل في الوجود ، ونبذها لكل أشكال الإرهاب على التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل من أجل حل سلمي للقضية . من ثم ، فقد آن الأوان لأن تعترف اسرائيل بالدور الذي ينبغي أن تضطلع به منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلم . إن أي جهود صوب السلم تتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية ستكون عملية لا طائل وراءها .

وتود اليابان في الوقت ذاته أن ترى منظمة التحرير الفلسطينية تواصل جهودها بصبر ومثابرة لتحقيق تقدم مضموني حقيقي في عملية السلم ، وتأمل اليابان في أن تقاوم المنظمة الاغراء الكامن في السعي الى تحقيق مكاسب سياسية مؤقتة . ولن يؤدي اتخاذ أي اجراءات بدافع اليأس الى النجاح . وبمجرد حل المشكلة الاساسية ستكون المنظمة قادرة على تحقيق ما لديها من أهداف مشروعة .

وتشعر الحكومة اليابانية بقلق خاص ازاء مشروع القرار المقترح حول وضع "فلسطين" في الامم المتحدة ، وتأمل بشدة في أنها لن تضطر الى التصويت لان ذلك لن يفيد القضية الاسمى ونعني بها العملية المؤدية الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين .

وكما نعلم جميعا ، تبذل الآن كل الأطراف المعنية جهودا جادة للبدء في حوار بين اسرائيل والفلسطينيين كخطوة أولى على طريق التسوية الشاملة . وتنضم حكومة اليابان الى الدول الاخرى الاعضاء التي تؤيد وتشجع هذه الجهود .

وأود أن أكرر في نفس الوقت تأييد حكومتي لعقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب لتوفير اطار للمفاوضات حول هذا الموضوع ، وتأمل أن يأتي ذلك الوقت بأسرع ما يمكن .

وعلى الرغم من أن اليابان تقع في منطقة بعيدة جغرافيا عن الشرق الاوسط ، فإن لها علاقات ودية مع كل بلدان المنطقة . ولذلك ، فمما يزيد من شعورنا بالحزن أن تبدو مشكلة فلسطين وكأنها ستظل مستعصية على الحل . وترى اليابان أن واجبها يقتضي أن تساعد في النهوض بعملية السلم ، مهما كان نفوذها السياسي محدودا . وفي الآونة الاخيرة زار اليابان بدعوة من حكومة الرئيس ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية كما زارها أيضا بعده وزير خارجية اسرائيل السيد أرينز . وبينما لم تحقق زيارتهما ، لسوء الحظ ، تقدما في عملية السلم ، فإنها كانت في اعتقادي مفيدة في المساعدة على ابقاء قوة الدفع من أجل السلام حية من خلال تبادل جاد للآراء بينهما وبين زعماء حكومتنا . وقد أعجب زعماء الحكومة اليابانية بوجه خاص اعجابا شديدا

بتأكيد الرئيس عرفات من جديد على السياسة الواقعية المعتدلة التي تنتهجها منظمة التحرير الفلسطينية .

وبينما تستمر الجهود المختلفة للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة ، علينا ألا ننسى الاحتياجات الحالية للشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وغزة .

وقد استرعت الانتفاضة ، التي جعلت الحياة في هذه الأراضي أكثر صعوبة مما كانت ، اهتمام المجتمع الدولي الى ضرورة زيادة المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني . وتود الحكومة اليابانية أن تؤكد أهمية هذه المساعدة كعامل يساعد على تحقيق الاستقرار . فإلى جانب أنها توفر الاغاثة الانسانية تساهم في خلق الظروف التي ستؤدي الى تسوية سياسية . ولذلك ، فقد قدمت اليابان دعما كبيرا الى أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالنيابة عن اللاجئين الفلسطينيين في هذه المنطقة . وهذا العام ، قررت حكومتي أن تقدم مساهمة خاصة قيمتها ٧ ملايين دولار لبرامج الوكالة في حالات الطوارئ في الأراضي المحتلة الى جانب مساهمتها الدورية التي تقدمها للوكالة .

وعلى مدى السنين ، كانت حكومة اليابان تقدم اسهامات نقدية وغذائية . وبأمل دعم تنمية الموارد البشرية الفلسطينية قدمت تعاونا فنيا بأن وفرت فرصا للتدريب المهني في اليابان وبإيفاد خبراء يابانيين لمركز التدريب المهني في الأردن .

وفضلا عن ذلك ، أنشأت اليابان ، في العام الماضي ، صندوق التنمية الياباني ـ الفلسطيني للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة ، وذلك كجزء من أنشطتها الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

إن الشعب الفلسطيني وريث لتقاليد ثرية ترجع الى قرون مضت . إن عيش الكثير من أبناء هذا الشعب في المنفى ومعاناة كثيرين آخرين في الأراضي المحتلة من مشاق جمة وحرمانهم من حقوقهم الانسانية الأساسية تعتبر تحولا قاسيا وبشعا في مصيره . ولا يوجد بطبيعة الحال حل سهل لقضية فلسطين . ولكن حكومتي تأمل بصدق أن تفعل كل

الأطراف المعنية كل ما في وسعها لكي ترى الشعب الفلسطيني وقد منح الفرصة لأن يبـــدأ فصلا جديدا أكثر اشراقا في تاريخه الطويل .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أجد نفسي في حيرة ، ولقد ترددت كثيرا قبل أن أقرر التحدث بشأن هذا البند أمام هذا الاجتماع الموقـــر . ولقد عدلت عن التحدث خلال البند الذي سبقه والمتعلق بقضية الشرق الأوسط ، لأننا نجـد أنفسنا ومنذ أكثر من أربعين سنة نتحدث نفس اللغة عن قضية مأساوية ، عن قضية شعـــب شرّد من أرضه ، عن قضية أطفال تهشم عظامهم يوميا ، عن قضية نساء يستعمل الغـــاز الممنوع دوليا الذي يؤدي الى اجهاضهن . قضية ملايين البشر يعيشون في الخيام فـــي انتظار أن تحل الأمم المتحدة مشكلتهم وأن يُسمح لها باعتبارهم بشرا بالعودة الـــى ديارهم وتقرير مصيرهم كبقية الشعوب .

لقد استمررنا نسمع صراخ النساء والأطفال الفلسطينيين لمدة أربعين سنة ، وكل سنة نصدر قرارا ، وكل سنة نرى مزيدا من اللاجئين ، وكل سنة نرى مزيدا مـــن المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة . ونصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ونضعها في أرشيف الأمم المتحدة . وتكدست القرارات في أرشيف الأمم المتحدة ، وأصبحت عبئـــا على الأمم المتحدة .

لجأت الأمة العربية الى مجلس الأمن ، وهو الهيئة المنوط بها ، على الأقل وفقـا لما نفهم نحن باعتبارنا شعوبا صغيرة ، المنوط بميثاقها حفظ السلام والأمن . ولكننـــا في كل مرة نصطدم بالفيتو ويفشل مجلس الأمن . ونأتي من جديد الى الجمعية العامـــة ونصدر القرارات تلو القرارات . ولكن دون جدوى .

لقد ترددت ، كما ذكرت ، كثيرا قبل التحدث ، ولعل ما سأقوله لا يعدو أن يكـون تكرارا لما قاله غيري من ممثلي الدول في هذا الاجتماع الموقر ، ولكنني قـــررت أن أساهم ، ولو بالكلام ، بطرح بعض الأفكار التي يمكن أن توقظ الضمير ، اذا كان لا يـزال هناك ضمير لدى الانسانية لأننا بوصفنا شعوبا صغيرة أصبحنا نفقد الثقة ، فقدنا الثقـة بالأمم المتحدة رغم أهميتها ، إذ أننا بوصفنا شعوبا صغيرة لا قوة لنا ولا حيلـــة ، قوتنا هي في عضويتنا في هذه المنظمة الدولية ، ولسنا كالدول الكبيرة التي تملـــك الأساطيل ، وتملك القوات العسكرية وتملك القوة الاقتصادية لنحدد ، بل ولنعتـــدي ، ونعتمد على أنفسنا .

ما يجري في المنطقة العربية ، وبالأرض الفلسطينية المحتلة مثل صارخ على فشل الأسرة الدولية في معالجة هذه القضية . لا يمكن أن ننكر أن الأمم المتحدة قامـــت بمجهودات في جهات أخرى . ونحن نقدر ما قامت به الأمم المتحدة والأسرة الدولية فيمـــا يخص استقلال ناميبيا ، التي سنكون أسعد الناس أن نراها عضوا بيننا في السنـــة المقبلة ، ونحن سعداء أيضا بالاجراءات التي اتخذتها والتي تتخذها كثير من الـــدول فيما يخص الضرب على يد نظام التمييز العنصري ، ولكننا نرى أن هناك سياســـات مختلفة ، سياسة تقرر الضغط على جنوب افريقيا في مجال التمييز العنصري ، وسياســـة تشجع الاسرائيليين على ارتكاب ارهاب الدولة ، هدم المنازل ، قتل الأطفال ـ أكثر مـــن ٠٠٠ ١ طفل فلسطيني خلال السنتين الماضيتين ـ تشريد الفلسطينيين ، الطرد الجماعـــي . ماذا يعني ذلك إن لم نسمه بإرهاب الدولة ؟

إن الخطر يزداد يوما بعد يوم ، فالاسرائيليون يتسلحون بالسلاح النـــووي ، ويمتلكون الآن الصواريخ البعيدة المدى ، الأمر الذي لا يهدد فلسطين والفلسطينييـــن وحدهم ، بل والأمة العربية بأسرها ، بل وافريقيا .

لقد رأينا كيف تتعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في المجال النووي وفي مجـــال التصنيع العسكري ، الأمر الذي يهدد جنوب القارة الافريقية . لقد رأينا كيف يـــدرب الاسرائيليـون عصابـات تهريب المخدرات في كولومبيـا ، الأمر الذي يهـدد أيضا أمريكا

اللاتينية وأمريكا الوسطى . أيضا الخطر الاسرائيلي خطر دولي . كلنا يدرك ما تم في بغداد عندما ضرب المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية ، ولكن العالم قبل ذلك ، وما نرى وما نسمعه من ضجة عندما يتحرك طفل فلسطيني للدفاع عن نفسه يعتبر ارهابيا ، وعليه أن يقدم المزيد من التنازلات ، أن يتنازل عن أرضه وحقه في الحياة وإلا فإنه سيوصف بالارهاب وترسل أحدث الأسلحة لقتله وسفك دمائه .

إننا نشاهد نفاقا ، في بعض الأحيان دوليا ، يمثل خطرا على هذه المنظمة الدولية . منذ أسابيع قليلة سئلنا عندما طرحت مجموعة الدول العربية موضوع طرد الكيان الاسرائيلي من الأمم المتحدة لماذا طلبنا ذلك ؟ لأن الاسرائيليين ضموا أراضي بالقوة ، ضموا الجولان ، وضموا القدس ، وانتهكوا القوانين الدولية كافة ، وهناك ميثاق يحكمنا ، إلا اذا كان هناك ميثاقان للأمم المتحدة ، ميثاق يطبق على الاسرائيليين ، وميثاق يطبق على غير الاسرائيليين . قيل لنا إن هذا لقرار خطير ، لأنه يتناقض مع عالمية المنظمة ، ونحن مع عالمية المنظمة ، ونحن سعداء بأن هذه المنظمة تشمل معظم شعوب العالم ، ولكن ماذا عن الشعب الفلسطيني ؟ أليس هو بشعب ؟ هل ليس من حقه أن يكون عضوا في هذه المنظمة ؟ هل يكتب عليه أن يكون في عداد الدول المراقبة أو الدول الأعضاء المراقبة باستمرار . وحتى عندما قلنا أن نغير ولو كلمة فلسطين بالدولة الفلسطينية قيل لنا إن هذا يهدد الأمم المتحدة ولن يساهم في ميزانيتها اذا قمتم بذلك .

أي ديمقراطية نتحدث عنها في العالم ، نحن نقبل أن تكون هناك ديمقراطية ، قرار لا نوافق عليه نصوت ضده ، يمكن أن نقوم بممارسة ضغط لإفشال قرار ما ، ولكن أن نقول إن هذا أو ذاك ... إن هذه لسابقة خطيرة .

ماذا سيحدث لهذه المنظمة عندما تأتي إحدى الدول الكبرى غدا وتقول إن ذلك العضو عليه أن يرحل من الأمم المتحدة ، واذا لم يرحل فإنني لن أقوم بدفع نصيبي . إن دفع الانصبة ينظمه الميثاق . إن دفع الانصبة تنظمه اتفاقيات ، ولا يمكن أن نقبل أن نكون تحت التهديد المالي . نحن بوصفنا شعوبا صغيرة أحرص دول العالم على هذه

المنظمة ـ كما ذكرت ـ ولكن لا يمكن أن نقبل أن ما يجري في مجلس الأمن يجري فـــي الجمعية العامة .

إذن ، ما فائدة الأمم المتحدة ، وما هو دور الأمم المتحدة ، ولن نكون نحـــن مسؤولين عن فشل الأمم المتحدة .

نحن مع التقارب مع الدول الكبرى ، ونحن سعداء بأن يتم الاتفاق من أجـــل السلام ، ولكن اذا كان هذا اللقاء سيكون على حساب حريتنا باعتبارنا شعوبا صغيـــرة ، أو على حساب قضايانا الأساسية كقضايا تقرير المصير ، فنحن أخوف من أن يؤدي هـــذا الاتفاق الى تقسيم العالم من جديد . نحن مع التقارب الدولي ، ومع السلام . ونحـــن أكثر الشعوب تعرضا لويلات الحرب ، وإن ليبيا فقدت أكثر من نصف أبنائها دفاعا عـــن حريتها ضد الفاشيست الايطاليين ، وندرك معنى السلام ، ولكن السلام لن يكـــون إلا بالعدل .

نحن في الأمة العربية ، واتحدث معكم بصراحة ، نشعر بالألم لأننا لا نعامـــل كبشر ، لأننا نعامل كنوع من البشر أقل درجة . نحن لا نعادي اليهود ، فاليهود أقـــرب الينا من غيرهم ، فنحن أبناء عمومة لليهود ، ولقد حمينا اليهود من الاضطهـــاد الأوروبي لأننا ساميون أيضا ، ولكننا نريد أن نكون مثل غيرنا ، أن يكون لنا حـــق الحياة ، نريد السلام ولكن لا نريد السلام المفروض بالقوة ، سلام الفانتوم ، ســـلام التدمير .

إننا نرى ضجة كبرى : لماذا لا يسمح الاتحاد السوفياتي بهجرة اليهود ؟ نحن مع حرية من يريد الهجرة ولكن لماذا نخص فئة معينة ؟ ولماذا لا يكون من حق الارمـــن السوفيات أو غيرهم من السوفيات أن يهاجروا ؟ وعندما تتم الموافقة على الهجرة توضع العراقيل أمام سفر أولئك اليهود لإجبارهم على الذهاب الى فلسطين وتعطى لهم ملايين الدولارات لإنشاء المستوطنات وتهجير مزيد من الفلسطينيين ، الفلسطينيين الذين ينكـــر عليهم حتى حق انشاء دولتهم ، حتى مجرد أن يكون لهم اسم دولة . هذه هي ديمقراطيـــة منطق القوة ، وهذه هي الديمقراطية التي نتحدث عنها .

إن ما يجري لشيء مؤلم ، وعندما نتحدث فليس بقصد الكراهية وليس بقصد إفســاد أجواء الوفاق ، ولكن نتحدث من واقع الظلم ومن واقع المأساة الانسانية التي نعيشهـــا عندما نرى اخوتنا في فلسطين محرومين من حقهم في الحياة بل ويقتلون حتى في أماكـــن لجوئهم ـ وما حدث من غارات على تونس ، على منظمة التحرير الفلسطينية ، ومقتـــل القادة الفلسطينيين ليس سوى دليل على ذلك .

اسرائيل تملك السلاح النووي والتقنية النووية والكيميائية . هذا أمر مسمـــوح به . وعندما تحاول أي دولة عربية ، ولو الحصول على التقنية ـ هذا ارهاب ، هـــذا يهدد السلام ، هذا يهدد أمن العالم ، عليكم أيها العرب أن تكونوا متخلفيـــن ، الا تملكوا أي تقنية وأن تخضعوا لاسرائيل وأن تخضعوا للاسرائيليين . هذه هي الديمقراطيـة أو هذه هي الانسانية ، انسانية الدول الكبرى ، انسانية الغطرسة .

لسنا في حاجة الى أن نكون أعداء للولايات المتحدة الامريكية ، ولا نريـــد أن نكون كذلك . بل نحن أحوج ما نشاء لأن تكون لنا علاقات جيدة مع الولايات المتحـــدة الامريكية ولكننا نرى أن هذا الموقف المنحاز لن يخدم قضية السلام ولا يخدم قضيـــة الحرية . الحرية التي نادى بها الدستور الامريكي ، الذي يتحدث أول ما يتحدث قائـــلا "نحن الشعب ..." . ويعطي لحكومة الولايات المتحدة الامريكية الحق في الدفاع عن حـــق تقريـــر المصير في الدول الاخرى . نريد أن يكون هنـــاك موقف ايجابي . لا نطلب أن يكون

موقفا في صالحنا ، ولكن أن يكون موقفا مع العدل ، موقفا يعتبر الفلسطيني مثـــل الاسرائيلي ويعتبر المواطن الأبيض في جنوب افريقيا مثل المواطن الاسود .

إن المأساة التي يعانيها شعب فلسطين اذا لم نقم بإجراء سريع ، قد تعانيهـــا شعوب أخرى اذ لا ننسى أن خريطة الاسرائيليين من النيل الى الفرات ، لقد ضُمت الجـــولان العربية ، السورية وضمت القدس وماذا سيحدث غدا ؟ هل سيكون دور الاردن أو العـــراق أو السعودية أو مصر أو ليبيا ؟ كلنا مهدد . لقد وقفنا جميعا ضد هتلر وضد النازيـــة واشترك العالم في حرب مقدسة لينقذ نفسه من النازية ولقد حان الوقت لان نقف أيضـــا موقفا شجاعا لنتخذ نفس الموقف من العنصرية الصهيونية . فالامر ليس يتعلق بقضيـــة فلسطين وحدها بل بقضية الامن والسلام ، بل قضية حياة الشعوب .

احتُل جنوب لبنان . وتضرب لبنان يوميا بالطائرات ويفرض على لبنان نظـــام البلقنة ، بلقنة لبنان ، لانشاء دويلات طائفية لتكون الدول الصهيونية أكبرهـــا وأقواها . هذا المخطط يجري بكل تأكيد وسنكون نحن أول ضحاياه . لقد كفانا اتخـــاذ قرارات ، ويجب أن نقف موقفا ايجابيا ، فمسؤولية تحقيق السلام في المنطقة ليســـت مسؤولية الاتحاد السوفياتي وليست مسؤولية الولايات المتحدة بل مسؤولية العالـــم بأسره .

لقد مضى الوقت عندما كان العالم يقسم بين دول كبرى ودول صغرى . ويجـــب أن يكون للامم المتحدة مسؤوليتها مسؤولية الامم المتحدة هي تصحيح غلطتها التي ارتكبتهـــا في عام ١٩٤٨ وذلك باعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وانشاء دولته فـــوق كامل ترابه .

هذا هو المنطق . ولقد اتخذنا موقفا جماعيا بفرض حصار اقتصادي على جنـــوب افريقيا ولقد أدى ذلك الى استقلال ناميبيا ، ولقد أدى ذلك الى بداية انهيار للنظـــام العنصري نظام الابارتايد ، وتلك تجربة جيدة ، وكم كنا سعداء عندما اتخذ الكونغـــرس الامريكـــي قرارا بفرض الحصـــار على جنوب افريقيـــا وسنكون سعـــداء اذا اتخذ نفس هذا

الكونغرس نفس هذا الموقف في يوم من الايام وراجع أعضاؤه أنفسهم واتخذوا قـــرارا لصالح العدل وصالح السلام .

قد يطول الحديث وقد نتحدث ساعات وساعات ولكن كما ذكرت لن يكون سوى مزيد مـن القرارات في أرفف الامم المتحدة لا تُسمن ولا تغني من جوع .

فوقفة جادة بتطبيق الفصل السابع من الميثاق كفيلة وحدها بردع قوى الشـــر والبغي لاعادة النظر والموافقة على تحقيق السلام واقرار حق تقرير المصير للشعـــب الفلسطيني . وان اليوم لن يطول عندما نرى فلسطين ، ليست في تلك الزاوية المنسيـــة ولكن في هذه القاعة مثلها مثل بقية الشعوب وقد علمنا التاريخ أن ارادة الشعـــوب لا تقهر لأن ارادة الشعوب من ارادة الله .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عـــن الانكليزية) : ذكّر متكلم بعد الآخر هذه الجمعية ، أثناء المناقشة العامة التي جـــرت في بداية هذه الدورة ، وخلال المناقشة الحالية ، بأنه من بين جميع الصراعـــات الرئيسية التي تهدد السلم والامن في العالم لم يتأثر الصراع العربي الاسرائيلي وعلـى نحو التحديد قضية فلسطين التي تعتبر لب هذا الصراع ، نتيجة لتخفيف حدة التوتر بيـن الشرق والغرب ، واستعداد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي للتعاون فـي السعي الى ايجاد حلول للصراعات الاقليمية . وباستثناء الفصل العنصري لم تدرج أيـــة مسألة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة مثل هذا الوقت الطويل . إن وجود هـــذه الحالة بعد ٤٠ عاما من الحروب والمآزق المتعاقبة يعتبر تعقيبا حزينا على التـــزام المجتمع الدولي بالسعي الى حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي .

إن ما يسبب شعورا بالإحباط فيما يتعلق بالحالة الخطيرة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن هو تعذر التحرك صوب الحل ، لا بسبب الافتقار إلى الأفكار عن السبيل الذي ينبغي المضي فيه ، بل بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب طرفين رئيسيين في هذه الحالة المأساوية . فباستثناء إسرائيل وإلى حدٍّ ما الولايات المتحدة ، يجمع المجتمع الدولي على أن الوقت قد حان لعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط . هذه هي النتيجة التي نستخلصها من تقرير الأمين العام (A/44/731) المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والمقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

من النادر أن يكون الوقت مناسبا على هذا النحو للبحث عن حل شامل للصراع في الشرق الأوسط . فمنذ عام تقريبا على وجه الدقة ، اعتبرت إسرائيل أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية الضمني لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) غير كاف لبدء عملية تستهدف التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي . ومن بين الأسباب التي سيقت الزعم بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد اعتنقت الإرهاب ورفضت قبول حق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة . غير أن القرارات التاريخية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، والتي عرضها بالتفصيل الرئيس عرفات في جنيف بعد ذلك بعدة أسابيع ، كان من اللازم أن تزيل أي شك يمكن أن يثور في استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لقبول وجود إسرائيل والمشاركة في عملية السلام . وقد انبعثت الآمال - وكان لها ما يبررها - في أن تتمكن إسرائيل من التقدم وقبول عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل أطراف الصراع على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وكل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ولكن ماذا كانت استجابة منتقدي منظمة التحرير الفلسطينية على ما يتفق الآخرون جميعا على كونه خطوة كبرى تعبر عن حسن النية من جانب تلك المنظمة ؟ إن مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، بالصيغة التي طرحتها الأمم المتحدة ،

لا يزال بعيد المنال اليوم شأنه فيما مضى . إن المحادثات والجهود التي تناولت المسألة حتى الآن قد اتخذت شكلا من شأنه أن يستبعد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية عن عملية السلام . وهذا يعد في رأينا انحرافا عن المسار الصحيح الذي خطته هيئتنا . فلن يمكن إجراء مناقشة مجدية لمسألة الشرق الأوسط بغير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا أمر يحسب لها . فهي تجري الآن محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، مما يمثل تحولا هاما عن موقفها الأصلي المتمثل في عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التباحث معها . ولكن أمامها شوط طويل تقطعه كيما تجعل نفوذها الكبير في الشرق الأوسط يؤثر على الحالة . وفي حين أننا نشني عليها لخطوتها الأولى هذه فإننا نحثها على اتخاذ خطوات أخرى . غير أن التصريحات التي نسبت هذا الأسبوع إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية توحي بأنها بدلا من تطوير سياستها الجديدة وتعزيزها فإن من الممكن أنها تتراجع بسياستها .

ولكن موقف إسرائيل لم يتغير . فكل ما رأيناه هو نفس اللعبة القديمة القائمة على التهرب من مواجهة الحالة الجديدة . إن إسرائيل ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أعلنت أنها لن تتفاوض أبدا مع منظمة اعترف المجتمع الدولي بأنها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي الوقت نفسه ، تواصل محاولتها العقيمة انتقاء فلسطينيين من اختيارها لتتفاوض معهم .

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره ، فإن الوقت يمر سريعا والفرص التي ظهرت في الشهور الإثني عشر الماضية قد تتبدد وتضيع . ولذا تدعو تنزانيا إسرائيل لأن تقابل حسن النية والسمو اللذين أظهرتهما منظمة التحرير الفلسطينية بما يماثلهما ولأن تقبل مؤتمر السلام الدولي المزمع عقده تحت رعاية الأمم المتحدة . وتدعو تنزانيا كذلك المجتمع الدولي بأسره ، وخاصة من يملكون التأثير على إسرائيل ، أن يوضح لها أن استمرار رفضها التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن إلا أن يطيل المعاناة في الشرق الأوسط ، الأمر الذي ليس في صالح أي طرف من الأطراف .

إن تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي لم يقتصر على رفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها . فالقمع وإنكار حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة اللذان يكشف عنهما كل سنة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد أصبحا مألوفين بحيث لم يعودا يصدمان المجتمع العالمي . وكان القمع وحشيا بشكل خاص منذ أن هبت الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية قبل عامين . ومع تزايد كثافة الانتفاضة تزايد قمع إسرائيل الذي أدى إلى قتل وجرح العديد من الفلسطينيين بما فيهم الأطفال . وأصبحت الاحتجازات بغير محاكمة ، وتدمير المنازل ، والعقوبات الجماعية ، والاعتقالات الواسعة النطاق ، وعمليات الترحيل ، والتهم والأحكام الجماعية ، والتعذيب ، وتدنيس حرمة الأماكن المقدسة ، علاوة على الممارسات التمييزية والتقييدية التي بتنا نربط بينها وبين سلوك إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أمورا يومية مألوفة في الأراضي المحتلة .

ويكشف تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة (A/44/599) عن تصاعد مذهل في الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني . فهو عبارة عن رواية كئيبة للفظائع المروعة التي يرتكبها لا العسكريون وحدهم بل جهاز الدولة الإسرائيلي بأسره باستخدام أدواته القمعية ، وخاصة الجيش والشرطة والجهاز القضائي والجهاز الإداري . وانضم المستوطنون الإسرائيليون في فلسطين المحتلة ، وقد شجعتهم أعمال الدولة القائمة بالاحتلال ، إلى أعمال إرهاب وقمع الشعب الفلسطيني .

وذهبت إسرائيل في محاولاتها لإسكات المعارضة لاحتلالها وقمعها إلى أبعد درجات الطيش ، مثلما يتضح من اعتقال أم لأربعة أطفال في تموز/يوليه من هذا العام لا لشيء سوى زعم أن ابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات قد رفعت يدها مشيرة بعلامة النصر لدى مرور دورية عسكرية .

وواصلت إسرائيل ، من أجل تكثيف عدوانها على الشعب الفلسطيني ، سياسة إقامة مستوطنات دائمة في فلسطين المحتلة ، متجاهلة تجاهلا كاملا وتاما نداء المجتمع الدولي

(السيد نياكيي ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

بإزالتها . وبالمثل ، تجاهلت إسرائيل طلب المجتمع الدولي بأن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب .

في السنتين اللتين انقضيتا منذ أن بدأت انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل ، قتل مئات الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال . وحتى تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام كان عدد القتلى قد وصل إلى ٧٨٢ فلسطينيا ، ٣٠ في المائة منهم يبلغون ١٦ عاما أو أقل . وبهذا المعدل ، يمكن أن نقول إن تكلفة مقاومة الاحتلال والقمع والمطالبة بالكرامة الإنسانية والحرية والحق في تقرير المصير تبلغ ما لا يقل عن قتيلين فلسطينيين كل يوم ، ناهيك عن عشرات الجرحى والمصابين بعاهات دائمة في خضم الكفاح . وذلك ثمن باهظ .

تحيِّي تنزانيا الشعب الفلسطيني على مقاومته البطولية للقمع والاضطهاد ، فما من أحد يمكن أن يبرهن أكثر مما برهن هذا الشعب في السنتين الماضيتين على أنه ما من قوة على الأرض يمكنها أن تخمد توق الإنسان إلى كرامته وإنسانيته .

وإنه لمن قبيل الوهم أن يتصور أحد أنه يمكن إقرار السلم والعدل الدائمين في الشرق الأوسط دون التصدي على النحو الواجب لمشكلة فلسطين ، وهي السبب الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي ، ومن ثم فإن أي سلم شامل في الشرق الأوسط يجب أن يولي أهمية قصوى لاستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وممارسة هذه الحقوق ، بما في ذلك الحق في العودة وفي تقرير المصير وفي إقامة دولته الخاصة .

إن العناصر الأساسية للتسوية الشاملة قد حددت في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وهي تتضمن ما يلي - انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ؛ وحل مشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، وتصفية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، وأخيرا ، ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

وعلى المجتمع الدولي واجب ومسؤولية العمل مع كل أطراف الصراع لتحقيق هذه الأهداف . وستواصل تنزانيا - كدأبها دائما - تقديم تأييدها الكامل للتوصل إلى ذلك .

السيد راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد مر قرابة سنتين الآن منذ أن بدأت القضية الفلسطينية تكتسي أهمية خاصة بسبب انتفاضة الشعب الفلسطيني الشجاعة في الأراضي المحتلة ، وإعلان دولة فلسطين ومبادرة السلم الفلسطينية التي اتخذها الرئيس ياسر عرفات في اجتماعات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة التي عقدت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وبالرغم من مرور

أكثر من ٤٠ عاما من الاحتلال والقمع ، ها هو الشعب الفلسطيني يبرهن للمجتمع الدولي على إصراره الحاسم على تحقيق السلم عن طريق التفاوض . وقد ساد العالم أجمع توافق آراء واسع النطاق بشأن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وفي الاستقلال والسيادة الوطنية ، وفي إقامة دولته الخاصة به في فلسطين .

إلا أن إصرار إسرائيل على التعامي عن الواقع لا يبعث على التفاؤل . فمنذ اندلاع الانتفاضة لم يمرّ يوم دون أن تنقل إلينا وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أنباء التدابير الوحشية والتعسفية التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال لقمع مظاهرات الفلسطينيين السلمية غير العنيفة في الأراضي المحتلة . ونشير بصفة خاصة إلى اللجوء في كل مناسبة إلى إطلاق الذخائر الحية والغازات والاعتقالات الجماعية ونسف المنازل وعمليات الطرد والترحيل واللجوء على نحو أكثر تواترا إلى ممارسة الاحتجاز الإداري والعقوبات الجماعية . وتذكرنا هذه الممارسات بأفدح أشكال العنف من عصر ظننا أنه ولّى وانقضى ، باستثناء الوضع القائم في جنوب افريقيا ، حيث أصبح أولئك الذين يتولون مقاليد نظام الفصل العنصري البالي هم حلفاء الصهاينة منذ وقت طويل . إن عدد من سقطوا ضحايا لتكثيف هذا القمع قد قفز إلى مئات القتلى وآلاف الجرحى أو المعتقلين . وقد أورد في هذا السياق تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بيانات لا تدحض عن القمع في الأراضي المحتلة .

ومما يدل على خطورة الحالة أن مجلس الأمن اضطر لأن يجتمع ثماني مرات في أقل من سنتين لبحث المسألة . ولئن كانت شجاعة الشعب الفلسطيني وإصراره على التحرر من نير القهر تنتزعان الإعجاب فإن شلل مجلس الأمن وعجزه بسبب التصرف الفردي لأحد أعضائه الدائمين أمر يبعث على خيبة الأمل . إلا أن الجمعية العامة قد حددت بالفعل ، في قرارات عديدة ، آخرها القرار ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الطريق إلى تسوية قضية فلسطين التي هي لب الصراع العربي الإسرائيلي .

لم تعد هناك حاجة إلى التذكير بأن إسرائيل والولايات المتحدة هما البلدان الوحيدان اللذان لم يشاركا في توافق الآراء الدولي بشأن عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وكل الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وبالرغم من التحسن الكبير الحالي في العلاقات الدولية وتطور الأحداث الإيجابي بالنسبة لبعض العناصر الرئيسية لقضية فلسطين - وهو تطور نرى أنه يؤثر إيجابيا في اتخاذ إجراء أكثر حسما داخل مجلس الأمن بغية البدء في عملية لتسوية المسألة سلميا - اختارت إسرائيل أساليب أخرى لا تستهدف في الواقع سوى كسب الوقت والتشبث بالأوضاع القائمة . وإذا كانت تدابير بناء الثقة بين الأطراف المعنية ضرورية لإجراء مفاوضات سلسة وفعالة فلا بد أيضا من وضع حدٍّ للاحتلال الإسرائيلي . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا راسخا الموقف الذي أعرب عنه ممثل فلسطين أمام الجمعية في ٦ تشرين الأول/اكتوبر الماضي عندما قال بضرورة

"أن تجرى الانتخابات الحرة الديمقراطية بإشراف دولي محايد ، لتكون مرحلة في تسوية شاملة متكاملة تشمل إجراء مفاوضات بين أطراف الصراع في إطار مؤتمر دولي للسلام تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن" .

(A/44/PV.23 ، ص ٩)

ويمكن القول بعبارة أخرى أن ما يسمى بالمبادرات الثنائية مآله الفشل ما دامت إسرائيل لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني وبحق هذه المنظمة في الاشتراك على قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى في الصراع في كل مرحلة من مراحل التسوية .

وقد أكد الأمين العام في تقريره الاخير عن أعمال المنظمة "أن الجوانب السياسية للمشكلة هي التي يتعين أن تعالج إذا ما أريد وضع حد للمواجهات التي تحدث كل يوم تقريبا في الاراضي المحتلة" . (A/44/1 ، ص ١٠) . وحث جميع الاطراف المعنية على أن تبدأ دون تأخير عملية تفاوضية حقيقية تستند إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويشاطر وفد بلدي تماما آراء الأمين العام ومناشداته أعضاء مجلس الامن أن ينظروا في اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية له .

وإلى أن يتم إنشاء هذه اللجنة التحضيرية ، ينبغي لمجلس الامن أن ينظر دون تأخير في اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أمن وحماية الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال . وفي رأينا أن دعوة إسرائيل لأن تلتزم باتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ - وهو طلب رفضته السلطات الإسرائيلية - لا تكفي في حد ذاتها لضمان أمن الفلسطينيين . ولا بد من النظر في إمكانية وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت الإشراف المؤقت للأمم المتحدة ، وذلك في إطار عملية السلم . وقد أوصت الجمعية العامة بأن يتخذ مجلس الامن مثل هذا الإجراء في قرارها ١٧٦/٤٣ المتخذ في العام الماضي ، ونحن واثقون أن ذلك سيسهم في تخفيف معاناة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، وخصوصا النساء والاطفال منهم .

ونحن نخلص مما سلف أنه من الضروري والعاجل الحيلولة دون تدهور الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط . وترى جمهورية مدغشقر الديمقراطية أن مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني محسومة حسما نهائيا . ومن دواعي الفخر لنا أننا كنا من البلدان الاولى التي تعترف بدولة فلسطين . ونحن نتفق في الرأي مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في أنه ينبغي أن تتبوأ دولة فلسطين مكانها الشرعي في المجتمع الدولي وفي الأمم المتحدة . إن على منظمتنا مسؤولية خاصة حيال الشعب الفلسطيني تتمثل في تصحيح الوضع الظالم الذي فرض عليه لأمد طويل . ويجب أن نضاعف جهودنا الرامية إلى ضمان بدء المفاوضات بمشاركة جميع الأطراف المعنية بغية إحلال السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط .

ولهذا يؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/44/35) ، ويناشد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذه التوصيات .

السيدة سافادوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ أكثر من ٤٠ عاما لا تزال قضية فلسطين على خطورتها ، وهي تشكل لب أزمة الشرق الأوسط . إن الإرادة التي لا تتزعزع للشعب الفلسطيني الشهيد للحصول على الاعتراف بحقوقه الوطنية ، والمساعدة التي تقدمها الشعوب العربية الأخرى لنضاله ، وتضامن شعوب العالم معه - كل هذه الأمور أدت إلى اعتبار العامل الفلسطيني عنصرا ضروريا لحل مشكلة الشرق الأوسط .

وعلى مدى العقود الأخيرة ناضل الشعب الفلسطيني نضالا شجاعا لا يقهر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة . وخلال العامين الماضيين ازداد النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي واتسع نطاقه ، واستفاد من تعاطف وتأييد كل شعوب العالم والمجتمع الدولي ككل . كما أنه أعطى في الوقت ذاته زخما جديدا لعملية السلم في الشرق الأوسط .

وتؤيد بوركينا فاصو تأييدا كاملا - كما فعلت في الماضي - النضال المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى لوضع نهاية للعدوان على الأراضي العربية واحتلالها ، ولتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقه الوطني المشروع في أن يكون له وطن حر ومستقل . إن بوركينا فاصو ، المتمسكة بموقفها الثابت المؤيد للقضية العادلة للشعب الفلسطيني ولحقه في أن تكون له دولة مستقلة ، اعترفت بالدولة

الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني . وسنقدم تأييدنا القوي لكل الجهود المشروعة التي يبذلها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى من أجل ضمان استعادة حقوقها الوطنية المشروعة وتحقيق السلم والأمن الحقيقيين في منطقة الشرق الأوسط .

لقد دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى حل سلمي للنزاع العربي - الإسرائيلي وإلى وضع أحكام تضمن إحلال السلم والأمن لكل دول المنطقة . ويتيح ذلك الإعلان التاريخي فرصة مؤاتية لعقد المؤتمر الدولي للسلام . ونأمل في أن يمهد ذلك المؤتمر السبيل لمفاوضات جادة تستهدف حسم هذا الصراع على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه المناسبة ليتيح فرصة لإحلال السلم في الشرق الأوسط .

ونعتقد أن المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، هو أفضل سبيل لتحقيق حل عادل ودائم .

ومن المؤسف أنه بينما كانت لدى الفلسطينيين الشجاعة للتعبير بوضوح عن رغبتهم الأكيدة في تحقيق السلم من خلال المفاوضات - وتلك مبادرة اعترف بها المجتمع الدولي وأيدها باعتبارها مبادرة إيجابية - لم يرد أي رد إيجابي حتى الآن من اسرائيل . وقد انتهجت الحكومة الاسرائيلية مسلكا عدوانيا ؛ ورفضت التدابير الإيجابية التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية وقمعت بقسوة لم يسبق لها مثيل نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ، والذي اتخذ شكل : الانتفاضة .

وتبين الحقائق أن عناد السلطات الاسرائيلية وغطرستها هما الآن العقبة الرئيسية في تسوية قضية فلسطين . بيد أن كل الدلائل تشير الى أنه قد آن الأوان لأن تقدر اسرائيل الحالة وان تقدم ردا إيجابيا . وقد أعلن الكفاح العنيد الذي يخوضه الشعب الفلسطيني نذر الموت لسياسة الاحتلال الاسرائيلية . ويشهد إعلان الاستقلال على نحو لا لبس فيه على استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتعايش مع اسرائيل . فقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية في بيانها السياسي على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وينبغي أن يكون ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني أساسا لانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط . وكان بدء حوار أمريكي فلسطيني خطوة هامة ، ولكنه لا ينبغي أن يكون قاصرا على الاتصالات دون تحقيق نتائج . ومن المؤسف أن اسرائيل ترفض بعناد مواجهة الحقيقة والانخراط في حوار مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

وفي الختام ، نعتقد أنه قد حان الوقت لبدء مشاورات مضمونية في إطار مجلس الأمن لإعلان مبادرة تتعلق بالسلم الدائم والمستقر في الشرق الأوسط . وفي هذا المقام ، ستساعد البيانات التي أدلت بها الوفود في الجمعية العامة مجلس الأمن في تحديد الأسس للشروع في حل سياسي للصراع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضى أكثر من أربعة عقود منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د - ٢) في عام ١٩٤٧ ، وأكثر من ٢٠ سنة منذ أن احتلت اسرائيل الاراضي الفلسطينية خلال حرب عام ١٩٦٧ . ورغم تلك الفترة الطويلة والجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي ، لا تزال قضية فلسطين ، وهي لب الصراع في الشرق الأوسط ، باقية دون حل . ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك إقامة دولته المستقلة .

وقد أعربت رومانيا في عدة مناسبات عن موقفها الدائم والبناء واتخذت إجراء إيجابيا للإسهام في تسوية قضية فلسطين بما يتفق مع الاحترام الكامل للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والحق في الوجود الحر والاستقلال لجميع أمم المنطقة .

وقد وجهت رومانيا جهودها في هذا السياق من خلال العلاقات الثنائية والحوار مع الأطراف المعنية في إطار الامم المتحدة ، ولا سيما من خلال عضويتها في لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وتشارك رومانيا في القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي فيما يتعلق بتدهور الحالة في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل . وإن الوثائق التي قدمت الى الجمعية العامة والبيانات الاستهلالية التي ألقيت في بداية مناقشاتنا بشأن هذا البند من جدول الاعمال تبين أن الحالة لا تزال خطيرة ، بل أنها قد ازدادت تدهورا نتيجة للتدابير القمعية التي اتخذت ضد الشعب الفلسطيني ، والتي أسفرت عن عدد متزايد من الضحايا .

وإننا نثني على الجهود الكبيرة التي تبذلها لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل تعزيز وكفالة تنفيذ توصياتها ، بما فيها التدابير الخاصة بإعلام المجتمع الدولي بالحقائق المتصلة بفلسطين .

وليس هناك شك في أن جذور هذه الحالة الخطيرة تكمن في الاحتلال الأجنبي واستمراره بقوة السلاح . ويؤكد تصميم الشعب الفلسطيني على رفض الاحتلال العسكري

الأجنبي مرة أخرى الحقيقة التاريخية التي مفادها أنه من المستحيل بناء السلم والأمن وضمانهما من خلال استعمال القوة او التهديد باستعمالها أو بحرمان شعب آخر من حق الوجود الحر والاستقلال . وما دامت اسرائيل تواصل حرمان الشعب الفلسطيني من الحقوق التي تدعيها لنفسها ، لن يكون هناك سلم دائم تتمكن في ظله جميع دول المنطقة من العيش في وئام .

لقد أعربت رومانيا منذ البداية عن قناعتها الراسخة بأن تسوية صراع الشرق الأوسط لا يمكن أن تتحقق إلا بالوسائل السياسية . وقد أثبت تطور الحالة منذ عام ١٩٦٧ والأحداث الراهنة أنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة إلا من خلال انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ واحترام حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة ، وضمان حق الوجود والاستقلال والسيادة لجميع دول وشعوب المنطقة . والى حين انسحاب القوات الاسرائيلية والتسوية ، هناك حاجة ملحة لأن تكفل اسرائيل سلامة الفلسطينيين وحمايتهم في الأراضي المحتلة بمقتضى اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

وانسجاما مع هذا الموقف المبدئي ، رحبت رومانيا بما قرره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المعقودة في الجزائر في عام ١٩٨٨ من إعلان دولة فلسطين . وقد اعترفت رومانيا بالدولة الفلسطينية الجديدة . ونرحب أيضا بالإعلان السياسي الذي اعتمد في ذلك الوقت وتضمن الإعراب الرغبة في حل مشاكل الشرق الأوسط بالوسائل السياسية ، وفقا لروح ونص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بحيث تشمل الاعتراف بدولة اسرائيل ، وكذلك الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة .

وترى رومانيا أن إعلان دولة فلسطين المستقلة يوفر ظروفا جديدة مواتية لتسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط .

هناك وعي متزايد بل وشبه إجماع لدى أعضاء الامم المتحدة على أن طريق الحل الشامل والعادل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط هو في عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة . وقد دعا رئيس رومانيا الى عقد هذا المؤتمر منذ ١٩٧٨ .

ونعتقد أنه في الظروف الحالية ، هناك ضرورة أكبر لبذل كل الجهود لعقد هذا المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، ومن بينها دولة فلسطين واسرائيل وكذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن . ولا بد أن نعمل بغزم لضمان انعقاد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

ونظرا للضرورة الملحة لعقد مؤتمر السلام ، نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاولوية لانشاء لجنة تحضيرية على وجه السرعة لتضطلع بالخطوات اللازمة لتنظيم هذا المؤتمر . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتضييق شقة الخلافات والسعي وراء الحلول المناسبة التي تحقق المصالح الحيوية للشعوب في هذا الجزء من العالم ، من خلال المفاوضات والحوار بين الاطراف المعنية .

وتكّن رومانيا تقديرا تاما للجهود التي بذلها الامين العام سعيا وراء الحلول للمشكلات المعقدة في الشرق الاوسط ، ومساعيه الرامية الى تحقيق عقد مؤتمر السلام الدولي وتعتقد أنه من الاهمية بمكان أن يشترك الامين العام بشكل متزايد ، وبدعم من جميع الدول ، في الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط دونما تأخير .

وليس من شك في أن الامم المتحدة يمكنها ، بل ينبغي لها ، أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في السعي الى حل القضية الفلسطينية خاصة وأن الجمعية العامة قد طالبت بمفاوضات شاملة تهدف الى إحلال سلم دائم وعادل في المنطقة ، بما يحقق آمال وتطلعات شعوب المنطقة وجميع شعوب العالم .

ونعتقد أن مجلس الامن الذي له دور بالغ الاهمية في عقد المؤتمر الدولي ، ينبغي أن يبذل قصارى جهده للتغلب على العقبات المتبقية ، وأن يستند الى سلطته لتسوية النزاع في الشرق الاوسط الذي يهدد السلم والامن الدوليين .

ووفد رومانيا على قناعة راسخة بأنه ، تأسيسا على المناقشات الحالية ، سيتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لتعزيز فرص السلام والإسهام في حل قضية فلسطين التي طال عليها الامد .

السيد نيتو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشارك وفد بلادي اليوم في المناقشة الخاصة بقضية فلسطين بشعور عميق من خيبة الامل والإحباط . وقد لا يكون هناك موضوع أكثر تهديدا للأمن الدولي من الصراع بين البلدان العربية والاسرائيليين بشأن فلسطين .

إن التعايش السلمي بين الشعوب وتعزيز علاقات الصداقة بين الدول على أساس من الاحترام المتبادل ، ومبدأ المساواة ، وحرية تقرير المصير للشعوب ، تعد حجر الزاوية في الميثاق . وتمثل هذه المبادئ أيضا الاسس التي يستند إليها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي ينص على إنشاء دولتين - أحدهما عربية والاخرى يهودية - وعلى حق العيش داخل حدود آمنة .

وخلال ما يربو على ٤٠ عاما من المفاوضات داخل هذه المنظمة حول وجود الدولة الفلسطينية ، توصلنا بصورة تدريجية الى المزيد من المعايير الاساسية مثل المبادئ الواردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المعتمد بالإجماع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، وكلاهما يحظى بالتأييد الثابت والقوي لبلدي .

وكنا نؤمن دائما بأن الحالة المحفوفة بالمخاطر في الشرق الاوسط سوف تسلك طريقها للخروج من الازمة بالقدر الذي يستند فيه من جديد الى روح ونص قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ما زال يمثل ، بعد ٢٢ عاما من اعتماده ، نقطة الانطلاق لضمان السلم في المنطقة .

وقد أيدنا دائما عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، باعتباره شرطا مسبقا لإحلال السلم العادل والدائم في المنطقة .

ولهذا فإننا نقرأ تقرير الأمين العام بقلوب حزينة . فهو يذكر مرة أخرى أنه ليس هناك حتى الآن أي اتفاق لا في إطار مجلس الأمن ولا فيما بين أطراف الصراع يكفي لعقد المؤتمر . ونشاطر الأمين العام الشعوب بخيبة الأمل لأنه بالرغم من أن الجمعية العامة قد أبدت تأييدا يكاد يكون إجماعيا لعقد المؤتمر ، لم يتمكن الأمين العام من الحصول على الموافقة اللازمة لعقده .

ولا يزال من مصادر القلق الشديد لوفدي أن اسرائيل تواصل احتلال الأرض الفلسطينية ، وأنها بصفة خاصة ترفض تنفيذ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب . ولقد رفضنا على الدوام ما تلجأ إليه سلطات الاحتلال من الإفراط في استخدام القوة ، مما يشكل انتهاكا واضحا للمادة ٢٧ من الاتفاقية ، التي تنص على أنه يجب معاملة الجميع دائما معاملة إنسانية .

وقد عبرنا في مناسبات عديدة عن قلقنا إزاء الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، فهي ممارسات تتحدى القانون الدولي وتنتهك حقوق الانسان لسكان تلك الأراضي. والعالم كله يعرف بالتدابير العشوائية القاسية التي اتخذت ضد المدنيين في الأراضي المحتلة ، والتي أدت الى العديد من حالات الموت والإصابة الجسدية والاحتجاز التعسفي والجماعي . وتشعر جماهير العالم بالجزع والاستنكار إزاء المعاناة التي يتكبدها السكان المدنيون نتيجة القمع العنيف ، ونتيجة لعجز السلطات عن كبح قوات الأمن .

لقد أفصحت السلطة القائمة بالاحتلال عن طبيعة سياستها وغايتها : ألا وهي سحق المعارضة عن طريق اللجوء الى استخدام القوة المادية ضد المدنيين .

لقد أصبحت العقوبات الجماعية ، بما في ذلك تهديم المنازل ، ممارسة يومية منتظمة . ولا تزال عمليات الترحيل مستمرة ، والقرارات الاقتصادية التعسفية تفرض على الشعب . وليس أقل من ذلك خطورة تلك التدابير الاستفزازية بل والمميتة أحيانا التي يقوم بها المستوطنون المسلحون ضد سكان فلسطين .

ولقد أكدنا دوما أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل بهذه الممارسات من جانب سلطات الاحتلال لأنها ممارسات لاأخلاقية ولاشرعية ، وتؤثر تأثيرا عكسيا من الناحية السياسية .

وأخيرا ، أكرر أن كولومبيا قد اعترفت دوما بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبعدم جواز حيازة الأرض بالقوة ، وبضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة - مما يستتبع إنهاء جميع الأعمال العدائية ، وبالطبع احترام وإقرار سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بمنأى عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : يسير العالم الآن الى مرحلة الإنفراج ، وتسير الشعوب التي تطالب بالحرية والرفاهية والأمن الى تسوية أمورها بما يحقق آمالها ، وتقف دول العالم كلها اليوم متطلعة الى عصر من العقلانية والشعور بالمسؤولية الإنسانية والشرعية الدولية . كل هذا صحيح إلا في فلسطين . فلسطين مهد الانبياء والرسالات السماوية ، والقيم الروحية والأخلاقية ، تسير الى أسوأ مراحل الظلم وأظلم عهود الاستبداد وأبشع ممارسات الانسان ضد الانسان . تسير الى حيث تنتهك كل القوانين والأعراف الدولية ، وحيث يساء الى حقائق التاريخ بسيئات الواقع الصهيوني على أرض العرب في فلسطين . تسير حيث تنتهك حقوق أمة ويسلب وطن من شعبه وترتكب أسوأ الجرائم ضد الإنسانية أمام سمعكم وبصركم . فلسطين تناديكم إن كنتم تلبون النداء ، تناديكم إن حفظتم لإلتزامات الميثاق عهد الوفاء .

عالجنا قضية فلسطين في السنوات الغائتة ، نكشف الظلم الواقع على أهلها ، ونفصّل المخالفات والجرائم ضد الانسانية التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ، ونستعرض القواعد القانونية التي تنتهكها هذه السلطات ، والحقوق الانسانية التي تهضمها . عالجنا القضية بين تسلسل الأخطاء التي قام عليها الوجود الصهيوني في فلسطين ، وتراكم المصائب التي أوجدها هذا الوجود ، نتابع التناقضات الاساسية التي تعيش من خلالها اسرائيل . وأشرنا الى مواقف العرب وتضحياتهم للوصول الى حل سلمي يحفظ للمنطقة استقرارها ولشعوب المنطقة أمنها ، رغما عن كل المخالفات وبالرغم من جميع العوائق التي تثيرها الصهيونية . لكن الحالة هناك لم تزد إلا تدهورا ، والظلم

الاسرائيلي لم يزد إلا استهتارا بالقيم الانسانية والمواثيق الدولية ، وعبثا بحيـــاة أمة العرب على أرض العرب في فلسطين .

لقد بلغت الجرأة بالصهيونية أن أنكر زعماؤها ، قبل سنوات غير طويلة ، حتـى وجود الفلسطينيين . قالوا إنه ليس لهم وجود ، ثم تجرأ رئيس وزرائهـم قبل سنـة وبضعة أشهر وشبّه الفلسطينيين بالحشرات ، موحيا بأنه سيقضي عليهم كما يقضي علـى الحشرات . ويحها من عبارة شريرة ، ووبحه ذلك الشر الـذي يواجهه الفلسطينيـون بصدورهم .

إننا اليوم أمام واقع جديد على الساحة الفلسطينيـة ، واقع سيرسم مستقبـل مسارها وسيحدد للأجيال مصيرها ، رضيت الصهيونية أم أنكرت ، تقوم اليوم لفلسطيـن دولة اعترف بها ما يزيد عن خمسة وتسعين عضوا في المجتمع الدولي ، احتراما للحـق ولالتزاماتهم تجاه ميثاق الأمم المتحدة ، وتهب في أرض فلسطيـن اليـوم ومنذ ثلاثـة وعشرين شهرا ونيف رياح الحرية ، إنها ثورة عارمة ، ثورة الرجال والنساء ، الأطفـال والشيوخ ، ثورة الشجر والحجر ، ثورة تنبع من ضمير شعب سكت عن الظلم ، فتصوروا أنـه استطاب الظلم ، وتوهموا أنه استسلم للظلام والواقع المرير ، وتخيلـوا أن مشكلتهـم أصبحت خارجية ليس إلا . ثم ثار الشعب ، ثار الشعب الفلسطيني صاحـب البلاد ، وثَـوَّر معه حجارة الصخر وأشجار الأرض ، ثَوَّر معه الماء والهواء ، وهو يقاوم ببسالة نـادرة ستهزم ، بإذن الله ، الظلم والظالمين مهما كانت آلتهم الإرهابية وعدتهم الحربيـة . كما تحرك الضمير العالمي مع بداية الثورة ، تحرك مع المطالبين بحقهم ، أدان إرهـاب السلطات الاسرائيلية وعرّى نفاق آلة الصهيونية .

لكننا ما زلنا نرى ، مع الأسف ، ان الاعلام الصهيوني والارهاب الصهيوني قد أفلحا في التعمية الى حد كبير على حقيقة ما يجري ارتكابه الآن على أرض فلسطين ، بإبعاد أجهزة الاعلام العالمية عن ميدان ممارساته ، فاستسلمت أجهزة الاعلام العالمية لطردها من الميدان ، وهي الأجهزة التي لا تسكت ، فأين الذين يبكون ويتباكون على حرية التعبير ، على حقوق الشعب ، على حقوق الانسان ، على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، على النواميس الانسانية ، أين هم الآن مما يجري في فلسطين ؟ أم أنه يجوز للصهيونية واسرائيل ما يحرّم على المجتمع الدولي بكل أعضائه ؟ إننا نسألكم .

حقوق الشعب الفلسطيني تنتهك اليوم كما كانت تنتهك في كل يوم مضى . جميع الجرائم ترتكب بحق الشعب الفلسطيني ، بحق الطفل واليافع ، ضد الشباب والشيوخ ، وضد الرجال والنساء . ليس هنالك حق على وجه الارض لا تنتهكه السلطات الاسرائيلية اليوم ضد الفلسطينيين على أرضهم وفي بيوتهم ، أمام سمعكم وبصركم .

قال تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ما يلي :

"وتحتج اللجنة بأشد العبارات على تكثيف اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لأعمال القمع ضد الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيهم الأطفال ، ولا سيما استخدام الذخيرة الحية بلا حساب وحالات الضرب العشوائية وحالات المداهمة والاعتقالات الجماعية وزيادة اللجوء الى الاحتجاز الاداري وعمليات الإبعاد والعقاب الجماعي . واللجنة تدين ما يقوم به المستوطنون الاسرائيليون من أعمال عنف دون رادع ، كما انها تدين التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال لحرمان السكان الفلسطينيين من حقهم في التعليم ، فضلا عما اتخذ من تدابير إدارية واقتصادية وغيرها للسيطرة على جميع جوانب حياة الفلسطينيين ، والحيلولة دون تنمية هياكل اجتماعية اقتصادية تتمتع بالاستقلال الذاتي" . (A/44/35 ، الفقرة ١١٦)

هل لا يزال هنالك في القرن العشرين ميزان لحقوق الانسان يفضّل حسب الجنس واللغة والدين واللون ؟ كان هذا في الماضي ، وقلنا انه زال الى غير رجعة في زمن الامم المتحدة ، وميثاق حقوق الانسان . فلماذا يسكت بعضنا حين ترتكب اسرائيل مخالفاتها وجرائمها ؟ لماذا يجوز لاسرائيل أن ترتكب هذه الجرائم ضد الانسانية ، وتتمتع بحصانة من الحساب والعقاب ؟ إن ما يجري على أرض فلسطين اليوم تعدى كل الحدود الانسانية وغير الانسانية ، وهو أمام سمعكم وبصركم ، انه يتحداكم ، انه يتحدى الامم المتحدة بكل ما تقوم عليه أخلاقيات ميثاق الامم المتحدة .

تقول اللجنة في تقريرها أيضا :

"ولقمع الانتفاضة ، لجأت القوات الاسرائيلية الى استخدام القوة بصورة مفرطة ودون تمييز ، وقيل إن أرفع مستويات الحكومة قد تغاضت عن ذلك ، بل وشجعته . ومن الواضح انها تنوي بذلك معاقبة وتخويف السكان مما أسفر عن انتهاكات على نطاق شامل لم يسبق له مثيل لحقوق الانسان" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٢)

لقد نقلت أجهزة الاعلام العالمية بداية المأساة الأخيرة قبل ثلاثة وعشرين شهرا ، ثم قرروا حجب أجهزة الاعلام عن جرائم اسرائيل ، لانها اسرائيل ، وغمروا رؤوسهم في الرمال . ظنوا أن محاسبة الضمير العالمي لهم قد توقفت ولو لم تتوقف الجرائم ، بل إنها زادت عنفا ، تماما كما فعلت جنوب افريقيا في حجب الإعلام عن أعمالها . لكن هذا لم يوقف شعب جنوب افريقيا . لقد اشتدت المخالفات ولم تنقص ، زادت بشاعتها ولم تخف ، اتسعت مجالاتها ولم تتقلص ، واختفت خشية زعماء الصهيونية من مساءلة الرأي العام العالمي ، الرأي العالمي الذي ظنوا أنه أصبح لا يسمع ولا يرى ، واستمروا باسم حفظ النظام الى اليوم ، يرتكبون كل الجرائم المخالفة للنظام . ونسمع من يقول إن مسؤولياتهم في حفظ الامن أساسية ، فأين إذاً حقوق الانسان التي تطالبون بها الدول الاخرى حين تحفظ النظام وتهدر حياة الانسان ؟ أم أن لاسرائيل ميزانا آخر لا يجرؤ البعض أن يمسه .

ولابد أن نشير الى تعطيل قدرة مجلس الأمن عن العمل في النواحي التي تهدر الأمن والسلام في قضية فلسطين ، إرضاء لاسرائيل . انها مسؤولية خطيرة تتحملها الدول التي تستعمل حق الفيتو . إن واضعي الميثاق لم يسخّروا حق الفيتو لإعطاء اسرائيل حصانة لتتعدى على أمن الدول وضد أمانة تنفيذ الميثاق . وانها لمأساة أن تستعمل دولة واحدة حق الفيتو عشرات المرات ضد العرب وضد حقوق الشعب الفلسطيني بدون مبرر يجيزه الميثاق أو يقبله منطق الأمم المتحدة . بل الأسوأ من هذا الآن هي محاولة نقل الفيتو الى الجمعية العامة ، مخالفة للميثاق ، ولإرهاب الأمم المتحدة ككل بأن يقطع عنها التمويل الذي تفرضه الالتزامات الدولية ، إذا ما أجازت مشروع قرار معين يتعارض مع حساسيات السلطات الاسرائيلية . لقد ناصرنا دائما كفاح الشعوب من أجل الاستقلال والحرية ، ورفضنا الإرهاب بكل صوره ، ونرفضه اليوم ، ابتزازا ماليا ، لإرهاب الجمعية العامة عن اتخاذ قراراتها بحرية اختيارها .

أما الشعب الفلسطيني ، المصمم على استعادة حقوقه ، وقد أعلن قيام دولته ، فسيقيم ميزانه العادل بنفسه ، وسيطوع آلة الظلم والارهاب . لن يزيده الإرهاب الصهيوني إلا اصرارا على إنهاء إرهاب المؤسسات من جذوره . ثلاثة ملايين من الاسرائيليين يريدون أن يغيروا مسيرة تاريخ منطقة عامرة بمئات الملايين من البشر ، ترفضهم أرضها وتلعنهم سماؤها ، وإنهم والله لأعجز عن تحقيق أحلامهم . لم يتعلم الصهاينة بعد أن الأمن لن يكون لهم وحدهم على أرض فلسطين ، ولم يدركوا بعد أن أصحاب البلاد هم الوحيدون القادرون على إرساء الأمن فيها ، لهم ولغيرهم ، وأنه لا أمن بدونهم ، وانه لا أمن لغيرهم على حساب حقوقهم وطمأنينتهم وسلامتهم .

لقد طرح العرب معادلة قمة فاس لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط ، رغم ما فيها من تضحيات ، فلم يفهموها ولم يعوها ولم يقدروها ، بل عجزت أبصارهم عن رؤيـــة التضحية العربية فيها من أجل مستقبل آمن للمنطقة . لقد تعاموا عن ادراك العناصـــر الاساسية للقضية الفلسطينية نفسها . ثم طرحت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة تقـوم على أكبر التضحيات . وزعماء اسرائيل جاهدون جادون في ايجاد الحيل والاسباب لتعطيـــل مفعولها وافساد مسارها . وسيندمون يوم لا ندامة ، يوم يفرض الفلسطينيون حقوقهـــم بتضحياتهم وصمودهم ، إذا استمروا في هذا التعطيل ، طال الزمان أو قصر ، وكـــل آت قريب .

ولابد هنا من تكرار التحذير ، وبيان أشد المخاطر والمحاذير ، لما ترتكبـــه السلطات الصهيونية وببيته أتباعها تجاه مدينة القدس ، تجاه المسجد الاقصى أولـــى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . ليحذر الصهاينة ويعرفوا نتائج محاولة المســـاس بقدسية المسجد الاقصى والحرم المقدسي . وليعلموا أن المساس بها وبموقعها في قلـــوب وضمائر المسلمين سيؤدي الى مواقف تجهل عواقبها الصهيونية . ان القدس هي قلـــب فلسطين ، هي مهوى أفئدة كل عربي ومسلم ، فَلْتَمْحُ الصهيونية من خيالها ، ولتـــدرك نتائج ما ترتكبه في القدس ، وترتدع الى أن تعود القدس لأهلها .

يشرح تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطينيْ لحقوقه غير القابلة للتصرف أمامنـا كيف يتصرف الصهاينة بجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، كيف يهـــدرون جميع القيم التي يطالبون الدول الاخرى باحترامها تجاه المواطنين اليهود في بلادهـم . كيف يرتكبون كل الجرائم ضد الانسان العربي ، وكيف انهم يشعرون بالحصانة ضد العقـــاب وكأن العقاب لا يأتي إلا من الخارج ، فأحكموا إقفال الابواب عليهم ضد الاعـــلام الخارجي ، ان العقاب سيأتيهم على أيدي ضحاياهم ، على أيدي الرجال والنســـاء ، الاطفال والشباب والشيوخ ، الذين يتعرضون لأشد أنواع العذاب والارهاب . وهل يحق لأحـــد في العالم بعدئذ أن يسأل الفلسطينيين لماذا انتقمتم لانفسكم بينما العالم واقـــف يتفرج على الجلادين يسومونكم سوء العذاب ؟

شكرا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، شكرا لها ، رئيسة وأعضاء ، وتقديرا مخلصا لجهودها للوصول الى الحقيقة ، ولجرأتها في الحق لعرض هذه الحقيقة .

هذه فلسطين ، هذا هو الشعب الفلسطيني ، يقع الآن تحت هذه الممارسات ، التي تشجبونها مبدأ وممارسة ، على يد أبشع آلة من آلات الارهاب والظلم ضد الانسان عرفها زماننا ، فماذا نحن فاعلون هنا ؟

تقول جمعية العفو الدولية في نشرة لها لشهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ :

"ان الحجز الاداري في اسرائيل والاراضي المحتلة قد أُسيء استعماله لاحتجاز معتقلي الضمير ، يحبسون لممارستهم حقهم في حرية التعبير والاجتماع دون اللجوء للعنف" .

وتقول :

"منذ بداية الانتفاضة انتشر اللجوء الى الحجز الاداري . وزاد عدد الذين يحق لهم ممارسة اصدار أوامر الحجز الاداري ، وتعرضت حقوق المحتجزين الى إزالة خطيرة بسبب التخلي عن اجراءات الحماية التي كانت موجودة" .

وإذ نقف هنا تحت سقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لنبحث فلسطين ومأساتها ، وفي الوقت الذي يقاسي فيه سكان فلسطين والجولان وجنوب لبنان هذه الساعة ممارسات آلة الظلم الاسرائيلية ، يواجهون الموت بصدورهم ، نرسلها تحية من هنا الى المجاهدين على أرض فلسطين والجولان وجنوب لبنان ، تحية الى الصامدين على أرض الفداء ، تحية لهم يواجهون رصاص وقنابل ارهاب السلطة الاسرائيلية ، يتحملون الجوع والحرمان ، يتحملون القهر والتحدي على أرض بلادهم ، يتحملون الظلم والتمادي في مرابض تراثهم ومعاقل آبائهم وأجدادهم ، تحية لهم يثورون أبطالا ويموتون شهداء . وكلمة الى جنود الجيش الذي جندوه في اسرائيل ليقتل الأطفال والنساء ويحارب الغذاء والدواء ، سيهزمكم الأطفال والنساء بإيمانهم بحقهم . وسيهزمكم رجالهم وشيوخهم ببأسهم وعقيدتهم بإذن الله .

وكلمة معكم ، حضرات المندوبين ، ونحن نواجه مسؤولياتنا الدولية من هذه القاعة . لقد علمتم ببيان المجلس الوطني الفلسطيني السنة الفائتة ، ثم شاهدتم وسمعتم رئيس دولة فلسطين رئيس منظمة التحرير ، وقد طرحا على الساحة الدولية حلولا لمشكلة فلسطين ، تمثل أقصى التضحيات ، سعيا لأمن المنطقة وسلامها . ان الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو الاعتراف بأبسط حقوق الفلسطينيين . ان الفلسطينيين انما يطالبون بحقوقهم التي تعترفون بها انتم جميعا . ان سكوتنا ، والثورة على أرض فلسطين تقابل البطش والاحتلال الاسرائيلي ، مسؤولية أمام الله والتاريخ . سنقف يوما هنا ، إذا لم نعمل الآن ، لنندم اننا لم نوفها حقها ، واننا لم نحل دون ما هو أسوأ .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن هذه المناسبة التي تسمح لنا مرة أخرى بمناقشة قضية فلسطين في مقر الامم المتحدة في نيويورك تبشر بالخير لطالع السلام في جميع أنحاء العالم ، وتعيد تأكيد الاهمية الكبرى التي توليها هذه الجمعية للقضية الفلسطينية . فالمجتمع الدولي بأسره يدرك أن عدم حل قضية فلسطين ، بسبب الموقف المتعنت للاسرائيليين ، يشكل تحديا مهينا ، إن لم يكن هزيمة معنوية ، لمصداقية هذه الهيئة .

وترى بروني دار السلام أن تطور قضية فلسطين على امتداد السنوات الاربعين الماضية ، وخاصة ذلك التطور الهام الذي وقع خلال الشهور الاثنى عشر الماضية ، عنصر هام ، وان كان غير كاف ، لتحقيق تسوية سلمية .

وتعتقد بروني دار السلام أن حل المشكلة يقتضي توافر عناصر معينة هي : التغيير النوعي في موقف اسرائيل من المشكلة ، والضغط المستمر من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة بهذه المسألة . وينبغي لاسرائيل أن تعترف بالحقيقة التي لا يمكن انكارها ، وهي أن السبب الجذري للمشكلة الحالية في الاراضي المحتلة بدأت بالغزو واستمرت باحتلال الاراضي الفلسطينية . وما فتئت اسرائيل ، في مساق فرض هيمنتها ، تنكر باستمرار حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

ولا محالة ان يقوم ذلك على حساب البطش بالفلسطينيين . فسياسة اليد الحديدية التي تتبعها اسرائيل ، والاعتقالات الجماعية التعسفية ، والتعذيب ، وهدم البيوت ، في انتهاك صارخ لحقوق الانسان ، أصبحت روتينا يوميا يقوم به النظام . وبالرغم من الادانات المتكررة من جانب المجتمع العالمي كله للسياسات الاسرائيلية القمعية والاجراءات التعسفية ، يبدو أن اسرائيل مصممة على السير في هذا النهج المعلن من الممارسات - الاحتلال والقمع .

ومع ذلك ، فإن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني قد فرضت على الاسرائيليين أعباء سياسية واقتصادية ومعنوية لا يمكن تحملها . ولذلك فليس لدى النظام أي خيار سوى الاعتراف بأنه ليس في وسع أحد أن يقمع انتفاضة حقيقية ، ونضالا وطنيا ، على نحو ما أثبتته سوابق عدة .

وعلاوة على ذلك ، هناك أكثر من سبب للاعتقاد بأنه لا يمكن عكس تيار الانتفاضة . لقد آثر الفلسطينيون طريق السلام على المواجهة ، وهم يلتمسون المفاوضات في مؤتمر دولي ، يتم من خلاله وضع حد للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ثم تقوم دولة فلسطينية . لقد أيقظت الانتفاضة الفلسطينيين والمجتمع الدولي والاسرائيليين خصوصا . ان الانتفاضة التي دخلت شهرها الرابع والعشرين تختلف عن سابقاتها من الاضطرابات بكثافتها وانتشارها وقيادتها . وفي مسار الانتفاضة أصبح الفلسطينيون أفضل تنظيما وأظهروا العزم الفائق للشعب على المقاومة ، لا بالسلاح بل فقط بالحجارة والعصيان المدني ، لكي يضع نهاية للاحتلال . وعلاوة على ذلك ، فإن الانتفاضة ، والهجوم السلمي الذي شنه المجلس الوطني الفلسطيني ، واعلان دولة فلسطين ، كل ذلك أمدَّ عملية السلام بزخم جديد . وأي تأخير من جانب الاسرائيليين في الاستجابة على نحو مماثل لن تكون له نتيجة غير تصعيد العنف والتوتر .

ان طبيعة الانتفاضة ذاتها قد جعلت السلطات الاسرائيلية عاجزة عن الحركة ، وان بدا ذلك صعب التصديق ، إذ أن اسرائيل لا تمتلك فقط قوة عسكرية متطورة تدعمها ولكن لها أيضا حليفا قويا . ومنذ بداية الاحتلال أثبتت السلطات الاسرائيلية عجزها عن

قمع الانتفاضة بوسائل القوة العسكرية . ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تشوب اسرائيل الى صوابها . لأن الضيم الذي أفرز الانتفاضة لن يرفع إلا من خلال حل سياسي لا من خلال القوة العسكرية .

ولا يمكن تجاهل التطورات الموائمة المحيطة بالقضية الفلسطينية والاحتمالات الافضل للسلام لا لشيء إلا لأن اسرائيل تريد السلام طبقا لشروطها . لقد تغير المشهد الدولي تماما ونهائيا . وكانت أحداث الشهور الاربع والعشرين الماضية تأكيدا ملموسا لمشروعية القضية الفلسطينية ، وأخفقت في الوقت نفسه من مشروعية الاحتلال الاسرائيلي . ولقد وصلنا الى هذه المرحلة الحاسمة كنتيجة مباشرة للدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي . وتجدر أيضا ملاحظة التطور الايجابي في السياسة التي تتبعها دول أوروبا الغربية ، ولا سيما دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية الاثنتي عشرة . ان اعلان مدريد الصادر عن تلك المجموعة وتصويتها الايجابي لصالح قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ لهما اسهامان ايجابيان في عملية السلام . وليس من المستغرب أن أكثر من ٩٠ دولة قد اعترفت رسميا لحد الآن بدولة فلسطين . وعل اسرائيل أن تعي هذه الحقيقة . وكان قرار الادارة الامريكية بالدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين ، بالرغم من طبيعتها الاستكشافية ، أداء لواجب عليها . ويعلق جميع أعضاء هذه الهيئة آمالهم على قدرة الولايات المتحدة على الضغط على اسرائيل بشكل أكبر للدخول على نحو مثمر في المفاوضات الدولية من أجل السلام .

إن بروني دار السلام تدعم دعما راسخا استئناف مفاوضات السلام في اطار المؤتمر الدولي . وما لم تترافق التطورات المهمة المذكورة آنفا مع تنفيذ خطوات عملية تضمن وضع نهاية للاحتلال ، ومع الاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة ، فإن مناقشتنا في هذه الدورة وربما في السنوات القادمة ، ستكون مجرد شكليات فارغة تفتقر الى الارادة السياسية والمعنوية .

وفي هذا الاطار تنظر بروني دار السلام الى خطة السلام التي اقترحتها السلطة الاسرائيلية على انها لعبة اعلامية بعيدة عن معالجة لب القضية ، فالخطة محبطة ليس

فقط للفلسطينيين ولكن أيضا لتقدم عملية سلام فعلي كما يتصورها المجتمع الدولي . إن خطة السلام التي تقترح اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة ، تؤكد دوافع الاسرائيليين . وهي تقرر ببساطة انه ليس لدى اسرائيل نية الانسحاب من الاراضي المحتلة وأنها لا تريد دولة فلسطينية مستقلة ولا تريد حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية . ونظرا لحالة الجمود الناشئة عن ذلك ، فإن بروني دار السلام تناشد أعضاء هذه الهيئة ، ولا سيما أعضاء مجلس الامن ، العمل لاقناع اسرائيل بالتعجيل بعقد مؤتمر سلام دولي فعال . وفي الوقت نفسه تطالب بروني دار السلام من لهم نفوذ لدى الاسرائيليين بألا يظلوا غير مبالين تجاه محنة الشعب الفلسطيني .

ومرة أخرى تؤكد بروني دار السلام ايمانها المعلن بأن الطريقة المناسبة للتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية هي من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط كما أكد على ذلك القرار ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة كافة الاطراف في الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

اننا نعتقد اعتقادا راسخا انه بينما تزهق أرواح عديدة وتهدر ثروات طائلة لضمان حقوق الشعوب في أماكن أخرى ، فإن ما يطلب لمساعدة الفلسطينيين على استعادة حقوقهم أقل من ذلك بكثير .

وفي الختام ، أود أن اثني على الامين العام للامم المتحدة ، ورئيس وأعضاء لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، للجهود الدؤوبة التي بذلت لتعبئة الدعم والرأي العام الدولي ، والسعي من أجل تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل الكويت الذي سيقدم مشروع القرار A/44/L.50 .

السيد أبو الحسن (الكويت) : يسعدني باسم الدول الأعضاء المتبنية تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.50 والذي يتكون من خمس فقرات في الديباجة وفقرتان في المنطوق .

تستذكر الفقرة الأولى في الديباجة قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د -٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، وهو القرار الذي وجهت الجمعية العامة بمقتضاه دعوة دائمة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور جلسات وأعمال الجمعية العامة وأية مؤتمرات تعقد تحت رعايتها أو رعاية أي من الهيئات الأخرى للأمم المتحدة .

وتستذكر الفقرة أيضا القرار ١٦٦/٤٣ ألف الذي سمحت الجمعية العامة بمقتضاه لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بالقيام بتوزيع مراسلاتهما كوثائق رسمية للأمم المتحدة ، والقرار ١٧٧/٤٣ الذي اعترف بإعلان دولة فلسطين وقرر تغيير التسمية من منظمة التحرير الفلسطينية إلى فلسطين .

أما الفقرة الثانية من الديباجة فإنها تشير إلى قرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المعقودة بالجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي كلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القيام بمهام ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين لحين تشكيل هذه الحكومة .

وتشير الفقرة الثالثة من الديباجة إلى العدد المتزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت بدولة فلسطين ، ومن الجدير بالذكر هنا أنها تمثل أغلبية الدول الأعضاء ، حيث اعترفت بدولة فلسطين أكثر من ٨٥ دولة عضو ، وأقام العدد الكبير منها علاقات دبلوماسية معها .

أما الفقرة الرابعة من الديباجة فإنها تشير إلى قرار مؤتمر قمة عدم الانحياز التي عقدت في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وهو القرار الذي رحب بدولة فلسطين عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز .

أما الفقرة الأخيرة من الديباجة فهي تقرير اللجنة المعنية بتمكين الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ، وهي اللجنة المشكّلة من ٢٣ دولة عضو في الأمم المتحدة ، وتقوم بمجهود هام تجدر الاشارة إليه والإشادة به من أجل إنجاز التكليف المناط بها من قبل الجمعية العامة .

أما الفقرة الأولى من المنطوق فهي تقرر أن تسمية فلسطين يجب أن تعني في إطار الأمم المتحدة دولة فلسطين ، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية حسب القرارات المعنية للأمم المتحدة ، ومن الواضح أن هذه الفقرة في الوقت الذي تُطور فيه وضع البعثة المراقبة لفلسطين فإنها تبقي على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين في إطار الأمم المتحدة . ولم تذهب الفقرة كما هو

واضح للتعاطي مع موضوع العضوية في الامم المتحدة لدولة فلسطين كما تردد بعض الجهات .

وإن الدول المقدمة لهذا المشروع حريصة على أن يكون هذا الفهم واضحا . إننا لا نتعاطى في مشروع قرارنا مع موضوع العضوية في الامم المتحدة . هذا بحث آخر ، ومجاله مجال آخر .

وتطلب الفقرة الثانية والاخيرة في المنطوق من الامين العام للامم المتحدة أن يعمل على تنفيذ هذا القرار ، وهي فقرة تقليدية في قرارات الجمعية العامة في ظروف مماثلة .

في ختام هذا التقديم ، فإني أدعو جميع الدول الاعضاء إلى دعم مشروع القرار L.50 والتصويت إلى جانبه .

كما يتمنى مقدمو مشروع القرار ، وكل الدول التي تعلق آمالا على الامم المتحدة وميثاقها ومبادئها السامية ، أن يكون التصويت لمشروع القرار على أساس فحواه ومقاصده وأهدافه وليس على أساس أية تفسيرات أو مبالغات مغلوطة تعطى له . كما أن مقدمي مشروع القرار يتمنون أن لا يكون التصويت نتيجة لاي تهديد أو ابتزاز يمس كيان هذه المنظمة . إننا لا نقبل التهديد . كما أن التهديد ليس هو الجواب الديمقراطي على مشروع القرار هذا . إننا نصوت في هذه المنظمة ، التي هي بمثابة برلمان للعالم تظلله الديمقراطية وأحكامها وشروطها وطريقة الالتصاق بها والتعبير عنها . فيجب الاحتكام إلى ارادتها فقط ، التي يتم التعبير عنها بتجرد وبدون ابتزاز .

السيد نور (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما نعرف جميعا ، تشكل قضية فلسطين لبّ النزاع العربي الاسرائيلي الذي دام لما يزيد على أربعة عقود . إنها مأساة شديدة يتعذر اصلاحها وذات أبعاد متعددة ، وتلحق الضرر بالفلسطينيين كأمة وبالعرب الآخرين في الاراضي المحتلة ككل .

إن الصهاينة الاسرائيليين ، الذين ينفذون سياسة عدوان وتخويف وخنق وقمع وإبادة أجناس موجهة أساسا ضد الشعب الفلسطيني ، حرموا هذا الشعب لا من ديساره وممتلكاته فقط ، بل حرموه أيضا من حقه غير القابل للتصرف في العيش على ترابه الوطني وفي موطنه* .

ونتيجة لهذه السياسة ، ينتشر مئات الآلاف من الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة وفي سائر أنحاء العالم بوصفهم لاجئين . أما الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنهم يتعرضون لقمع وحشي ، واعتقالات بالجملة ، كما يعانون التعذيب ويُحرمون من حقوق الانسان الأساسية والأولية .

إن استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني التاريخية في الأراضي المحتلة دليل على ارادة الشعب الفلسطيني الحديدية وتصميمه على تحرير وطنه واستعادة حريته واستقلاله . ونحن نحيي الانتفاضة التي تمثل مرحلة مجيدة في نضال الشعب الفلسطيني بمختلف قطاعاته من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية والسلام والعدالة ، وفي كفاحه في مواجهة قمع الصهاينة الاسرائيليين بوصفهم الدولة المحتلة .

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد جايا (بروني دار السلام) .

إننا ندين بشدة الاعمال غير الشرعية التي يقترفها الصهاينة والتي ترمي إلى تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية وغيرها من السمات المميزة لفلسطين والأراضي العربية الأخرى . ونشجب أيضا سياسة الترحيل الاجباري التي تنتهجها اسرائيل ضد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم بهدف إنشاء المستوطنات الاسرائيلية . وتستمر ممارسات وسياسات الصهاينة الاسرائيليين في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وغيرها من قرارات المنظمة العالمية ذات الصلة . وندين بصفة خاصة ممارسات اسرائيل الأخيرة بفرض الحصار على المدن الفلسطينية ومصادرة ممتلكات الأشخاص الذين يرفضون دفع الضرائب غير الشرعية المفروضة عليهم من قبل السلطة القائمة بالاحتلال .

وفي ضوء هذه الممارسات المدانة التي تنتهجها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، يؤكد وفدي من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ومن المؤمل أن تقوم الجمعية العامة ومجلس الأمن باتخاذ كل التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل سياسة القبضة الحديدية البغيضة التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين .

لقد تجلى العنصر الاساسي للحل السياسي والسلمي لقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط التي طال أمدها بوضوح منذ وقت طويل . وتم تحديد السبل والوسائل الكفيلة بضمان السلم والأمن وتوضيحها في القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . وعلى الرغم من كل هذه التطورات الايجابية والمشجعة التي تجسد مشاعر الاغلبية الساحقة من دول العالم ، لاتزال قضية فلسطين دون حل ولايزال الشرق الأوسط يمثل بؤرة توتر خطيرة وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وهذه الحالة ليست إلا نتيجة للسياسات العدوانية وسياسات الاحتلال التي يمارسها الصهاينة الاسرائيليون .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بالاضافة إلى دول عربية أخرى ، قد أبدت استعدادها عمليا المرة تلو الأخرى للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة السائدة في الشرق الأوسط .

ويمثل الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والبيان الذي أدلى به الرئيس ياسر عرفات في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في جنيف ، وغيرهما من المبادرات الهامة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية إسهاما إيجابيا وفريدا بحق في الجهود الرامية إلى إقرار سلم عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة وحل مسألة الشرق الأوسط ولبّها ، قضية فلسطين .

ويعد عقد مؤتمر دولي للسلم تحت إشراف الأمم المتحدة السبيل العملي الوحيد لتحقيق السلم والاستقرار اللذين طالما تاق إليهما العالم في هذه البقعة من الأرض . ويقتضي نجاح المؤتمر أن تشارك فيه كل أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وبحقوق متكافئة ، بالاضافة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد التضامن الأخوي من جانب شعب جمهورية أفغانستان وحكومتها مع النضال العادل والباسل للشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه واستعادة حقوقه المشروعة .

وتؤيد جمهورية أفغانستان تأييدا تاما كل المساعي التي تقوم بها منظمتنا من أجل إيجاد حل عادل وناجع لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن مقتنعون بأن نجاح الأمم المتحدة في هذا المسعى سيؤدي بدوره إلى زيادة فعاليتها وثقلها في العلاقات الدولية الراهنة . وهذا ، في حقيقة الأمر ، يتماشى تماما مع الأهداف الأساسية والسامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان سلم دائم وتحقيق الأمن الدولي .

السيد الكواري (قطر) : في اليومين الماضيين ناقشت الجمعية العامة بند "الشرق الأوسط" وسلط المتحدثون الأضواء على ممارسات اسرائيل في المنطقة ككل وعلى استمرار التوتر في هذه المنطقة وعدم تأثرها بالأجواء الايجابية التي تسود العالم ككل ، والمتمثلة في تسوية القضايا الاقليمية بالوسائل السلمية . وأعادوا ذلك إلى تعنت اسرائيل ورفضها لكل المبادرات ، وبرروا ذلك بفلسفة اسرائيل التوسعية القائمة

على العدوان وطموحاتها الاستراتيجية التي لا تعرف حدودا ، وتنكُّرها للمواثيق والارادة الدولية ، وللمساعدات العسكرية والمادية والسياسية التي تتلقاها من إحدى القوى الكبرى .

واليوم نناقش بند "فلسطين" ، والقضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ومحورها . وهذه القضية لم تفارق الأمم المتحدة منذ إنشائها . وصدرت وتصدر عاما بعد عام القرارات تلو القرارات التي تمثل قناعات وضمير المجتمع الدولي . ولكن هذه القرارات بقيت حبرا على ورق . واستمرت اسرائيل في تجاهلها وفي فرض سياسة الأمر الواقع بالعنف والقوة والارهاب . ويجد العالم نفسه اليوم أمام تصعيد من قبل اسرائيل يتمثل في محاولة ضم الأراضي واخلائها من سكانها بطردهم بكل الوسائل اللاانسانية .

إن أبرز التطورات التي فرضت نفسها على الجميع وجعلت الكثيرين يدركون أن قضايا الشعوب لا تموت وأن الشعوب يمكن أن تتحمل بعض الوقت ولكنها في فترة تحملها تستعد للوقت المناسب للانتفاض على الظلم والطغيان والاحتلال ووضع نهاية لكل ذلك . وهذا ينطبق على شعوب الأرض قاطبة كما ينطبق على شعب فلسطين في انتفاضته المباركة .

إن هذه الانتفاضة ليست بداية النضال والتضحية بل تمثل قمة الكفاح ، وتستند في جذورها وأصالتها التاريخية إلى نضال متواصل وتراث عريق في المقاومة . لقد اعتقد الكثيرون في بداية الانتفاضة ممن يجهلون حقيقة الامور في فلسطين ، انها ليست أكثر من عمل ارتجالي وُلِدَ بالصدفة ، يقوم به بعض الحالمين الذين يجهلون قدرة اسرائيل وتفوقها . وبالتالي فإن هذه الانتفاضة لن تلبث أن تخمد وأن تعود الأمور إلى وضعها الذي كانت عليه . ولكن استمرارها وقدرتها على التجدد في أساليبها واستعدادها للتضحية ، جعل هؤلاء المترددين يعيدون النظر في أمور كانوا يعتبرونها من المسلمات .

إن هذه الانتفاضة قد انتشلت القضية الفلسطينية من أرشيف القضايا المهملة وفرضتها على العالم ، ففُرضت القضية الفلسطينية على كل بيت في أرجاء المعمورة . وأدخلت مصطلح "الانتفاضة" إلى كل لغات العالم .

إن هناك ظواهر عدة تثير الاعجاب بقدر ما تدعو العالم إلى تحمل مسؤوليته ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان . فلقد استطاع الأطفال بسلاح بدائي هو الحجارة مواجهة الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة . كما استطاعوا أن يكشفوا للعالم الخدعة التي انطلت عليه ردحا من الزمن وهي ديمقراطية النظام الصهيوني . إذ انكشف هذا النظام على حقيقته نظاما عنصريا ، لا يتردد في استعمال كل أساليب البطش والاعتقال والعقاب الجماعي والإبعاد .

إن من الحقوق الثابتة لأي شعب هو اختيار الشعب لممثله . وقد اختار شعب فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا . وقد أقر العالم أجمع ذلك . وأي محاولة لتجاهل هذه الحقيقة أو الالتفاف حولها إنما يعني حرمان حق هذا الشعب من أحد حقوقه المشروعة .

ولقد توج نضال الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضته المباركة بإعلان الدولة الفلسطينية . ولقد أصبحت هذه الدولة عضوا في حركة عدم الانحياز وفي المؤتمر الاسلامي وفي الجامعة العربية . كما اعترفت بها معظم دول العالم . ولقد آن الاوان أن تضع الجمعية العامة هذا التطور في الاعتبار ، فتتقدم خطوة إلى الأمام نحو تعزيز مكانة الشعب الفلسطيني ودولته في المنظمة الدولية .

إن على الأمم المتحدة التزاما أدبيا وأخلاقيا تجاه فلسطين وتجاه شعبها . والأمم المتحدة من خلال ممارساتها أثبتت وعيها لهذه الحقيقة ، وهذا ما يعكس بوضوح قبول الجمعية العامة للتحدي الذي تعرضت له في العام الماضي حين رفضت الدولة المضيفة منح تأشيرة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، فانتقلت الجمعية العامة إلى جنيف ومكّنت القائد المناضل من التحدث إليها .

وهذا العام تتعرض الأمم المتحدة لامتحان آخر يمس هذه المرة ديمقراطية العمل فيها والتقاليد المتبعة للعمل بها ، إذ تهدد دولة كبرى بعدم دفع مستحقاتها المترتبة عليها إذا ما اتخذت الجمعية العامة قرارا يؤكد ويعزز قرارها الذي اتخذته في جنيف في العام الماضي بخصوص فلسطين ، ونحن لا ننازع حق هذه الدولة في الاعتراض على القرار والتصويت ضده أو في حمل أصدقاء على التضامن معها ، ولكن ضمن أساليب العمل التي يقرها الميثاق والقواعد المتبعة في الأمم المتحدة . إننا على ثقة بأن الأمم المتحدة ستواجه هذا التحدي بما يحفظ لمنظمتنا الدولية استقلاليتها وتقاليدها وقواعد العمل المعمول بها .

لقد توالت المبادرات تلو المبادرات عربيا ودوليا لطرح أفكار لمعالجة قضية الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية ، بالوسائل السلمية . ولكن كل هذه المبادرات لم تجد أذنا صاغية من اسرائيل . ويعود ذلك إلى أن اسرائيل ليس واردا في تفكيرها السلام ، بل التوسع والاستيطان وفرض ارادتها بالقوة .

ولقد تلاقت ارادة المجتمع الدولي ممثلة في منظمتنا الدولية ومن خلال قراراتها المتلاحقة ، على اعتبار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وتحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الاطار الممثل للشرعية الدولية لحل هذه القضية حلا عادلا . ولن يكون هناك حل عادل دون انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على أرض وطنه .

لقد أصبح واضحا للبشرية قاطبة من يريد السلام ومن يريد الحرب ، ولقد آن للعالم أن يتخذ من المواقف ما يتفق مع المبادئ السامية التي قامت عليها المنظمة الدولية وأبرزها حق الشعوب في حريتها وتقرير مصيرها . إذا كان تقرير المصير حقا مشروعا لكل الشعوب ، فإن مبدأ مقاومة الاحتلال حق مكمل لذلك . إن ارادة الحق والعدل لا يمكن قهرها بالقوة والسلاح ، حتى لو كانت تلك القوة هي القوة الصهيونية . فبإمكان حجر في يد طفل فلسطيني مؤمن أن يقاوم أحدث الأسلحة في يد مترددة وخائفة .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في الحالة في الشرق الأوسط . إن الأحداث المفجعة التي جرت في لبنان في الأسابيع الأخيرة ، واستمرار الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، تؤكد الحاجة إلى السلم والوئام في هذه المنطقة المتفجرة التي تسودها الفوضى والعنف .

وبالرغم من المحاولات العديدة لاشراك الأمم المتحدة ، التي قامت بدور هام في التوصل إلى توافق في الآراء من أجل تحقيق السلم في صراعات إقليمية أخرى ، فإن المنظمة ، للأسف ، تُركت على هامش عملية السلم في الشرق الأوسط . وبالرغم من اننا نوافق على أن هناك مزايا في إجراء مفاوضات ثنائية لحل الصراع في الشرق الأوسط ، فإننا نرى أيضا انه إذا كانت هناك رغبة في الخروج من الصراع بشرف ، فإن الأمم المتحدة وأمينها العام يمكن أن يوفرا أفضل السبل لتحقيق ذلك .

تعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا بأن جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ما زال القضية الفلسطينية . فهذا النضال المؤلم ، الذي استمر طيلة السنوات الاربعين الماضية ، يدور حول مشكلة طرد الفلسطينيين من وطنهم . وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أنه يجب أن يكون هناك تفهم واقعي وإنساني لحقيقة أن الصراع مأساة للطرفين ، وأنه في حين ينظر إلى العرب بأنهم أعداء اسرائيل وخصومها فهم أيضا حلفاء اسرائيل في الكفاح من أجل إنهاء هذا الصراع .

تود بابوا غينيا الجديدة أن تؤكد من جديد أن مفتاح السلام في الشرق الاوسط يتمثل في تغيير جميع أطراف الصراع مواقفها . ويجب على الطرفين أن يكونا على استعداد لتقديم تنازلات بغية التوصل إلى اتفاق .

ونود في هذا الشأن أن نناشد الاسرائيليين الاعتراق بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في اقامة وطن فلسطيني . وبالمثل ، نناشد الفلسطينيين ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، الاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومكفولة . ولا يمكن لاي من الشعبين المطالبة بحقوقه الإنسانية والسياسية على حساب الشعب الاخر .

وفي حين ترحب بابوا غينيا الجديدة بمقترحات السلم المؤلفة من خمس نقاط لصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، نشك مع ذلك في فرص نجاح هذا الاقتراح بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . فبابوا غينيا الجديدة مقتنعة بأنه يجب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات ترمي إلى تسوية طويلة الامد في الاراضي المحتلة . ونعتقد أن أية محاولة للتفريق بين منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ستبوء بالفشل .

إن بابوا غينيا الجديدة تقدر موقف الاسرائيليين إزاء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية . لكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هناك تحول جذري صادق في موقف الفلسطينيين . ولذلك ، يتعين على اسرائيل الاعتراف بدور منظمة التحرير الفلسطينية

وعليها أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

واسمحوا لي أن أشاطركم بعض الخبرات العملية التي اكتسبتها بابوا غينيا الجديدة خلال عملية إنهاء الاستعمار فيها .

لقد كان قادتنا من مبدأ الأمر وحتى نالت بابوا غينيا الجديدة حكمها الذاتي واستقلالها معتبرين من الراديكاليين المتطرفين الخطرين على مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها المقبولة في مجال إنهاء الاستعمار . وعلاوة على ذلك ، خشي البعض من أننا قد نفتك بأي شخص لا يكون من أبناء بابوا غينيا الجديدة الحقيقيين . وكان هذا الخوف منتشرا على نطاق واسع مما حمل بعض الأشخاص على ترك البلاد . لكنه لم يحدث عند الاستقلال أي سفك للدماء ، ولم تقع أي فوضى سياسية أو تنشب أية مهاترات . بل ، في الحقيقة ، تبين أن كثيرين من الأشخاص الذين اعتبروا ارهابيين ومتطرفين يتحلون بالشعور بالمسؤولية عندما يتولون السلطة ويشغلون مراكز مسؤولة . وكما قال حاكمنا العام الأول ، سير جون غاير ، "لقد انزلنا العلم الاسترالي بكرامة وشرف ؛ ولم نمزقه" .

وفي هذا السياق ، نعتقد أن الحل الوحيد الحقيقي والدائم للنزاع العربي الاسرائيلي لن يتأتى من القوة العسكرية وإنما من تسوية تفاوضية تقوم على العدل والاعتراف المتبادل بتطلعات كافة الأطراف . وهذا يتطلب تنازلات من كلا الطرفين .

إننا نعلم أن من الصعب التخلص من الشكوك والمخاوف ومشاعر الكراهية والريبة المتراكمة عبر السنين لدى كل طرف تجاه الآخر . ولكن من أجل السلام والوئام في المنطقة ، ومن أجل إنهاء معاناة سكانها ، ينبغي للطرفين السعي إلى تحقيق تسوية حقيقية . ولذلك ، يتعين على الاسرائيليين إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية تسوية تفاوضية على الرغم من عداء الكثيرين الذين عانوا من أنشطتها ويكرهون كل ما تمثله . وقد يبدو ذلك مستحيلا ، لكننا نعتقد أنه لابد لأية مفاوضات مثمرة أن تضم منظمة التحرير الفلسطينية .

في ٩ كانون الاول/ديسمبر ستدخل الانتفاضة عامها الثالث . ونحن نعتبر الانتفاضة مرحلة من الكفاح الفلسطيني المستمر للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية كشعب يبتغي اقامة وطن يعيش فيه بسلام . إن الانتفاضة - انتفاضة الشباب الفلسطيني الذي قدم الدليل الراسخ على استعداده لبذل أية تضحية في سبيل القضية الفلسطينية ، بالهدف النهائي ، لتلك القضية ، وهو الاستقلال الفلسطيني .

ولقد قدم كفاح الفلسطينيون ، كأي كفاح تحرري ، إسهاما في تيسير صنع السلام . ويتعين على الاسرائيليين أن يدركوا أن السلام في الشرق الاوسط ، وخاصة في الاراضي المحتلة ، لا يمكن أن يتأتى بفرض المزيد من المطالب .

إن بابوا غينيا الجديدة تكن إعجابا لمنجزات اسرائيل ولشجاعتها وبراعتها وعزيمتها ووطنيتها ؛ وقد أعلت الحكومات المتتالية حق اسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها . لكننا لا يمكننا أن نقبل بأن يكون لاسرائيل حقا محتكرا ، ولا القول بأن مشاعر الفلسطينيين غير عادلة . فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا فائدة في النهاية من أن يتعامى المرء عن كل القضايا إلا قضيته .

إننا نشعر بالحزن بسبب معاناة الشعب الفلسطيني الذي تنتهك اسرائيل حقوقه الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ونشعر بالحزن أيضا بسبب المعضلة التي يجد شعب اسرائيل نفسه فيها الآن . وتجد بابوا غينيا الجديدة سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية متعارضة تعارضا حادا مع المبادئ التي أنشئت عليها اسرائيل .

وفي الختام ، أود أن أوكد من جديد أن الاساس اللازم لأية تسوية سلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي يكمن في أحكام ومبادئ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ويدعو أهم حكم في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ واعتراف جميع الدول في المنطقة بحق اسرائيل في الوجود ، وحق جميع الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

تعتقد بابوا غينيا الجديدة بأن اتفاقات كامب ديفيد قد أبرمت على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقد تمثلت أهمية هذه الاتفاقات ومعاهدة السلام بالنسبة لاسرائيل في كونها خطوة أولى نحو إبرام اتفاق سلام مع الدول العربية الاخرى .

إن التغير الذي طرأ على المناخ الدولي بمبادرة من الزعيم السوفياتي ، ميخائيل غورباتشوف ، له أهمية لا حصر لها ويوفر أساسا راسخا لتحقيق توافق في الآراء من أجل اقامة السلم في الشرق الأوسط . ونحن نشجع اسرائيل والدول العربية على الاستفادة من هذا المناخ السياسي المواتي .

السيد ترينه زوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ما برحت قضية فلسطين تحتل مكانا بارزا على جدول أعمال المجتمع الدولي والأمم المتحدة خلال العقود الأربعة الماضية . وهي تمثل جوهر أزمة الشرق الأوسط ، التي لم تتسن تسويتها بعد والتي لا تزال تشكل مصدرا للتوتر والاشتعال ، وتهدد السلم والأمن الدوليين وتحرم أمم المنطقة من العيش بسلام واستقرار من أجل التنمية . كما أن الفشل المستمر منذ أمد بعيد في وضع مبادئ القانون الدولي موضع التنفيذ في المنطقة وحسم المسائل السياسية المطروحة قد سبب أيضا معاناة إنسانية خطيرة وواسعة النطاق .

إن جذور المشكلة كانت وما زالت كامنة في سياسة اسرائيل القائمة على التوسع والعدوان والارهاب ؛ وفي إمعانها في انتهاج تلك السياسة ؛ ورفضها خوض أي عملية معقولة تستهدف التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية . ولطالما عانى الشعب الفلسطيني من سياسة اسرائيل تلك . فقد حرم ، على امتداد أربعة عقود ، من أقدس حقوقه الوطنية أي الحق في تقرير المصير واقامة دولة . وقد سعت اسرائيل بوحشية وغدر ، إلى محق الهوية الفلسطينية الوطنية وإخماد أي محاولة من جانب السكان لإبداء الرأي في هذا الصدد . ونتيجة لما تقدم ، اضطر ما يربو على نصف السكان الفلسطينيين إلى العيش في المنفى وكلاجئين ، بينما ظل النصف الآخر رازحا تحت احتلال اسرائيل الغاشم واجراءاتها القمعية الوحشية .

ولقد طالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة مرارا وتكرارا على مر السنين ، بانسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا كاملا من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، ووضع حد ، فورا ، لاعمال القمع وضم الاراضي . إلا أنه نظرا لاستفحال الحالة السائدة الآن بكل ما تنطوي عليه من آثار خطيرة على السلم في المنطقة وفي العالم بأسره ، يقتضي الأمر على وجه الاستعجال ايجاد حل دائم وشامل يكفل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ولقد ظل شعب فلسطين ، لأربعة عقود من الزمان ، يراوده أمل مشبوب ويتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه السيد الحقيقي في وطنه وممسكا بزمام مقدراته . وتحقيقا لهذه الغاية ، ناضل ببسالة دون كلل . ونالت قضيته العادلة تأييد الإنسانية التقدمية جمعاء .

ومنذ عامين ، دخل الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة في نضال التحرر الوطني تمثلت في الانتفاضة الشعبية . وتعاظمت الانتفاضة ، منذ ذلك الحين ، واكتسبت زخما وتأثيرا أكبر . فهي تجسد ما يتصف به ذلك الشعب الذي لا يمكن اخضاعه بقوة السلاح من ارادة وتصميم على نيل الحرية وتقرير المصير . وفي هذا المحفل ، تعرب فييت نام مرة أخرى ، عن خالص تعاطفها وتأييدها القوي للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد .

لقد أبرزت الانتفاضة بقدر أكبر ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع ، فإن تركت المسألة للزمن أو أبقيت معلقة ، ستستمر معاناة الشعب الفلسطيني وسفك دمائه . وقد كان من نتيجة تطور الأحداف في العامين الماضيين أن موضوع ايجاد تسوية شاملة للقضية بات يحتل مركز الصدارة . ومن ثم ، يجب إعطاء دفعة أقوى للجهود الدولية الرامية إلى التماس سبل الحل العادل والعملي للصراع في المنطقة بأسرها .

ومع التطورات بعيدة المدى التي طرأت مؤخرا على السياسات العالمية ، بدأت تظهر عملية معقدة في معرض السعي لإيجاد حلول سياسية للصراعات الاقليمية الكثيرة التي طال أمدها . بيد أن هذه العملية أتاحت لنا فرصا وواجهتنا بتحديات . ولذا يقتضي الأمر من جميع الأطراف المعنية جهدا وارادة سياسية حازمة إن أريد التوصل إلى تسوية سياسية للصراع .

ولقد شهد العام الماضي ، في سياق السعي إلى ايجاد حلول لمسألة الشرق الأوسط ، أحداثا ذات مغزى تاريخي . إذ اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المعقودة في العاصمة الجزائرية ، مبادرات هامة تستهدف تحقيق سلم يكفل الحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية . وأعاد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأكيد تلك المبادرات في البيان الذي ألقاه في جنيف أثناء الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . ورحبت الشعوب في العالم أجمع بمبادرات السلم تلك لما اتسمت به من شجاعة وما أفصحت عنه من ادراك للمسؤولية وباعتبارها مبادرات يمكن أن تمهد السبيل لوضع إطار تسوية تفاوضية . لكن المبادرات اصطدمت برفض قاطع من جانب اسرائيل وباستمرار استخدام القوة ضد الانتفاضة وإن استمر التعنت واللجوء إلى قوة السلاح على النحو السائد حتى الآن فإنهما لن يؤديا إلا إلى مزيد من إراقة الدماء وعدم استقرار الحالة وسيجمدان السعي إلى السلام . ونحن نشارك الأمين العام ما أعرب عنه في تقريره من قلق عميق :

"الآن الوقت يمر ولأن الفرص التي لاحت في الإثني عشر شهرا الماضية قد تفلت" . (A/44/731 ، الفقرة ٧)

ومن ثم ، يجب ألا يضيع الزخم الجديد الذي أوجده قرار منظمة التحرير الفلسطينية بشأن عملية السلم ، بل يجب الحفاظ عليه وتعزيزه . وعلى اسرائيل ، الآن ، أن تستجيب بإبداء المرونة واتخاذ اجراءات عملية . وينبغي ممارسة قدر أكبر من الضغط الدولي في هذا الاتجاه .

إن المبادئ المقبولة عالميا لتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط تأكدت على مر السنين . فأي حل عادل ودائم وشامل يجب أن ينبني على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وكفالة أمن الأطراف المعنية وحقوقها المشروعة ؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ومن بينها حقه في العودة إلى دياره واقامة دولة مستقلة ذات سيادة في وطنه . ولذا ، تؤيد فييت نام عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موعد مبكر على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . وعلى الرغم من أن سياسات اسرائيل لا تزال هي العقبة الرئيسية الوحيدة أمام السعي إلى إقرار السلم في المنطقة ، ينبغي لمجلس الأمن ، وبوجه خاص ، أعضائه الدائمين ، أن يبذلوا جهودا فعالة ، وينهضوا بالمسؤوليات المنوطة بهم ، ويعملوا على عقد المؤتمر وإفساح السبيل له ، من خلال اتخاذ خطوات عملية ، بما في ذلك تشكيل لجنة تحضيرية .

بعد عقود من الكفاح المضني ، أُعلنت دولة فلسطين في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي . وكان هذا بمثابة إشهاد نضج نضال الشعب الفلسطيني وضميره الوطني . وقد سارعت فييت نام في تلك المناسبة بإعلان اعترافها الرسمي . ورحبت حركة عدم الانحياز في قمتها التاسعة التي عقدت في بلغراد هذا العام بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية . ولما كانت دولة فلسطين قد قوبلت بالترحيب من غالبية الدول ، فهذا يثبت ما يحظى به كفاح الشعب الفلسطيني العادل والسياسات البناءة التي تنتهجها دولة فلسطين من تأييد عالمي . وأملنا أن تتسنى لذلك الشعب في المستقبل القريب ، ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ظلت قضية فلسطين ، لعدة سنوات ، أحد أشد بنود جدول أعمال الجمعية العامة إلحاحا . ومع ذلك ، ما زالت معلقة بغير حل .

إن انتفاضة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، المستمرة بلا هوادة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ تظهر بوضوح بالغ استحالة استمرار الوضع القائم حاليا في الشرق الأوسط .

وتؤكد الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني لن يصبر أبدا على بقاء هذه المشكلة بلا حل ، مهما تعاظمت جهود اسرائيل لسحق الانتفاضة باستخدام القوة . فالانتفاضة أهم عنصر يُبرز الحاجة إلى تسوية عامة في الشرق الأوسط . وهي ، في نفس الوقت ، توفر قوة دفع جديدة للجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عملي لأزمة الشرق الأوسط برمتها .

ومما لا يكاد يتصور أن يكون قادة اسرائيل قد ظلوا معولين على وسائل القسر في محاولة فرض حل لقضية فلسطين . فسياسة الارهاب والتخويف والترحيل التي يمارسونها ، ليس لها أي منظور تاريخي . كما أن الجماهير الاسرائيلية الديمقراطية أيضا بدأت تدرك أن استقرار وأمن اسرائيل لا يمكن تحقيقهما إلا إذا حُسمت المشاكل المتراكمة المتصلة بقضية فلسطين على أساس مقبول من جميع الأطراف ، وأنه لا يمكن للخطوات الجزئية التي لا تستهدف معالجة كل جوانب هذه المشاكل المتشابكة ، إلا أن تؤجل تسوية شاملة بدلا من أن تؤدي اليها .

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة كاملة من القرارات التي تنص على الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ، وفي اقامة دولتهم المستقلة الخاصة بهم ، وهي قرارات حددت ، بشكل لا لبس فيه ، الاسس التي يقوم عليها أي حل عادل لقضية فلسطين باعتبارها لب أزمة الشرق الأوسط بأكملها . وإلى الآن ، ظلت اسرائيل رافضة لهذه القرارات . ومع ذلك ، بدأت اتجاهات ايجابية جديدة تجد طريقها بشكل متزايد إلى النسق الحالي للعلاقات الدولية : فهناك انتقال من المواجهة إلى الحوار والتعاون ، وهناك إعلاء للمصالح الإنسانية التي تعني كل البشر إلى مكان الصدارة . ولقد لاحظ المجتمع الدولي بغير شك التحرك الكبير صوب إخماد الكثير من بؤر التوتر الأخرى على كوكبنا ، وهو ما اضطلعت الأمم المتحدة بدور كبير فيه في العديد من الحالات .

تعرب تشيكوسلوفاكيا عن تقديرها البالغ للحقيقة الماثلة في أن ممثلي الشعب الفلسطيني المعذب شاركوا بنشاط في النهج الجديدة لحل حالات الصراع ، وهو ما اتضح

بجلاء قبل عام في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة من فوق منبر هذه المنظمة في جنيف على لسان السيد ياسر عرفات ، أعلى ممثل للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين المعلنة . وقد حظي المسار الواقعي والبنّاء الذي تنتهجه منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد واسع النطاق في جميع أنحاء العالم . ومما لا يساعد على تحسين الأمور ، أن اليد التي يمدها الفلسطينيون عارضين التفاوض وتخفيف حدة التوتر لم تقبلها اسرائيل حتى الآن .

هناك في إطار منظمتنا فهم واضح بما فيه الكفاية للحاجة إلى المضي قدما في عملية استعادة حقوق الشعب الفلسطيني . وهناك فهم لا لبس فيه لضرورة التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطيني في وقت مبكر . إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة تجاه الشعب الفلسطيني ، الذي يشكل مصيره المأساوي عبئا ثقيلا في سياق تطور العلاقات الدولية ، ويلقي بظلاله القاتمة على المجتمع الدولي بأسره .

ونحن مقتنعون بأن أفضل وسيلة عملية لحل مسألة فلسطين والتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة في الشرق الأوسط ، هي عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف المعنية . كما أن هذا المؤتمر منظور إليه بشكل عام بوصفه أكثر الآليات ملاءمة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الاقليمي الذي طال أمده ، والذي تمثل قضية فلسطين جوهره . وستزداد فرص نجاح المؤتمر الدولي إذا ما أبدت كل الأطراف الارادة لإزالة العقبات التي تعترض عقد المؤتمر من خلال مفاوضات بنّاءة تُجرى مع التحلي بسعة الصدر .

ولقد اتخذ الفلسطينيون خطوة أساسية في هذا الاتجاه عندما اعترفوا بقرار الجمعية العامة (١٨ (د - ٣) المتعلق بتقسيم فلسطين ، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، كأسس لتسوية الأزمة وحسم جوهرها ، وهي قضية فلسطين ، وذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي . فمنظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بدولة اسرائيل ، وأدانت في نفس الوقت كل أشكال الارهاب . ولم يكن هذا التحرك الفلسطيني تحركا منعزلا قائما بذاته ، بل تبعته أفعال عملية .

إن الشرط الاساسي لبدء تشغيل آلية السلم هو اتخاذ إجراء واقعي من جانب أحد الطرفين يقابله الطرف الآخر بإجراء مماثل من جانبه . وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل توفيقي لكل المسائل الخلافية ، حل يرتكز على توازن المصالح لكل الأطراف ، واحترام حقوقها المشروعة . ونحن ، إذ نقول هذا ، على وعي بأن العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية بالغة التعقيد . فليس من السهل تخطي الشعور الضارب بجذوره من كره الظالم والعداء والريبة ، أو التغلب على انعدام الثقة . فلا شك أنه لا حلول سهلة هناك ؛ ومع ذلك ، ما زلنا نرى أملا حقيقيا آخذا في البزوغ .

لقد أعربت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية عن موقفها بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في العديد من المناسبات . إننا نؤيد تمام التأييد الكفاح العادل للشعب الفلسطيني وسنستمر في تقديم كل ما يمكننا من دعم سياسي ومساعدة مادية إلى منظمة التحرير الفلسطينية في جهودها الرامية للتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لهذه المسألة الاساسية في صراع الشرق الأوسط . وقد اعترفنا بدولة فلسطين على أساس هذا الموقف . ونحن نؤيد كل الجهود المتصفة بسعة الأفق الهادفة إلى إقرار السلم في تلك المنطقة من العالم .

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تدعى الجمعية العامة للنظر في قضية فلسطين التي ظلت شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي لفترة تزيد كثيرا عن أربعة عقود ، بالنظر إلى أهميتها وخطورة التهديد الذي ما زالت تشكله على الأمن والسلم الدوليين . وهذا هو السبب في الحاجة الملحّة لبذل جهود دولية متضافرة تساعد على رسم طريق جديد يؤدي في وقت مبكر إلى حل دائم لقضية فلسطين ، وإلى سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط بأسرها وهي المنطقة التي عانت لأمد طويل آلاما ومعاناة لا حدود لها .

إنه لمن المحبط حقا لكل أعضاء المجتمع الدولي ، لا سيما تلك الدول الأعضاء التي تؤمن ايمانا راسخا بالمبادئ النبيلة السامية المكرسة في الميثاق ، أن تظل قضية فلسطين لأسفنا البالغ وفزعنا الشديد رغم كل الجهد الذي بذلته الأمم المتحدة

والموارد التي خصصتها ومع قضية ذات أولوية كبرى بين المسائل المدرجة على جدول أعمالنا لدورات متعاقبة . فعلى الرغم من مختلف المقترحات والمبادرات السلمية ، تتجاهل اسرائيل تماما ، بعنادها المستمر دون أي عقاب العديد من قرارات هذه المنظمة ومقرراتها . ولا يمكن لاسرائيل أن تظل على اعتقادها بأنها ستستطيع أن تكفل أمنها عن طريق خلق حالة من الافتقار إلى الأمن لجيرانها .

ومن المؤسف أنه بدلا من التفاوض على اتفاقات ذات صلاحية تتوافر لها مقومات البقاء والاستمرار بشأن التعايش والمشاركة في الأرض والموارد المتاحة في الشرق الأوسط ، فإن اسرائيل ، نظرا لأنها تعمل في إطار فكرة مسبقة تتخذها كأساس منطقي لمفهوم اسرائيل الكبرى ، ما زالت ماضية في مصادرة ممتلكات الفلسطينيين وطردهم وتخويفهم وقتلهم . هذه عملية ممعنة في القسوة لدرجة تشير إلى أن الصراع الدائر في المنطقة لابد أن يستمر . ففي ظل ذلك ، لا مفر من المواجهة المسلحة ولا مهرب من اندلاع الحرب . ولا يسع وفدي أن يفهم كيف يمكن لشعب شاهد وعانى من فظائع ربما تكون أسوأ فظائع ارتكبت ضد الإنسان ، أن يطلق بدوره على غيره من بني البشر هذا النوع من البطش الوحشي الذي نشهده في فلسطين .

إن الفلسطينيين لا يختلفون عن أي شعب آخر عندما تنتهك حقوقهم غير القابلة للتصرف . فذلك الانتهاك يؤدي الى إثارة رد فعل تلقائي وأساسي ، متأصل لدى معظم البشر ، ويتجلى في سعيهم الى حماية كرامتهم وممتلكاتهم عندما يتهددها الخطر . إن الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني الذي تلصق عليه اسرائيل بطاقة "الإرهاب" لا يختلف في شيء عن الكفاح الذي يشنه المقاتلون البواسل من أجل الحرية في جنوب افريقيا أو كمبوتشيا أو كفاح أي شعب آخر مقهور عندما يرى أن من الضروري تخليص نفسه من براثن الطغيان . ودائما يكون العدوان على حقوق الإنسان الاساسية للشعب في مجملها هو الذي يستجلب هذا النمط من ردود الفعل . ويرى وفدي أن الفلسطينيين ليسوا إرهابيين بالتأكيد .

ينبغي النظر الى كفاح الشعب الفلسطيني في سياق حماية حقوقه وحرياته الاساسية من العدوان والاضطهاد وفي إطار الاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف وإتاحة الفرصة له لممارستها داخل حدود وطنه - كشعب له خصائصه ، وككيان قابل للاستمرار ، يعمل في سلام ووئام مع الجميع في المنطقة التي يشملها النزاع ، ويساعد بعضه بعضا في تحديد مصير أفراده شأنه شأن غيره من الشعوب منذ بدء الخليقة .

في ضوء هذه الخلفية ، وبسبب وضعنا كشعب ينتمي الى قارة ذاقت الطغيان والاستعباد والامتهان والموت ، ندرك الحاجة لكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وللتمتع بحريته داخل دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي تتعايش في سلام مع بقية دول المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها . ومن أجل تحقيق هذا الحلم العزيز انضم وفدي الى بقية الوفود التي تنهج نفس النهج في التفكير في عرض قضية الشعب الفلسطيني مرة أخرى على الجمعية العامة .

وعندما أتقدم بهذا العرض اليوم بشأن هذه القضية الهامة بالنيابة عن وفدي ، لا أنوي أن أسجل مجرد احتجاج آخر أو إدانة جديدة . فقد سجلت بلادي من قبل مثل هذه الاحتجاجات والإدانات كما سجلها أيضا كثيرون في الجمعية وفي غيرها من المحافل طوال سنين . إننا نقدم هذا العرض بسبب قلقنا الحقيقي إزاء محنة الشعب الفلسطيني وإزء اعتداءات اسرائيل عليه في الأراضي المحتلة على الرغم من جميع القرارات التي

اعتمدتها الامم المتحدة بشأن هذه القضية . إننا نفعل ذلك لكي نسجل من فوق هذه المنصة توجيه نداء رسمي الى اسرائيل بإنهاء دائرة العنف ضد الشعب الفلسطيني البريء والاستجابة على نحو إيجابي لمبادرات السلام التي تقدم بها الرئيس مبارك رئيس مصر وغيره . وغامبيا بوصفها عضوا بارزا في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان لشعبنا ولغيره من الشعوب التي تمثلها هذه المنظمة ، تناشد اسرائيل تنفيذ القرارات التي رأت هذه الجمعية ومجلس الامن أنها مناسبة لكي تعتمد .

خلال السنتين الاخيرتين ، شهد العالم اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتمثل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية دون شك رد فعل مباشر ومشروع على سنوات طويلة من الاحتلال القائم على القمع وتصور على نحو لا لبس فيه شعبا عقد العزم على الكفاح للحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

إن هذه الصرخة المدوية من أجل العدل التي يعلو بها صوت المدنيين الفلسطينيين العزل والتي يخاطرون بحياتهم من أجلها في تحدٍ بطولي للوجود الاسرائيلي غير المشروع في أراضيهم ، ينبغي أن تلهم جميع الشعوب المحبة للعدل والسلام بذل جهودا أكثر وأقوى لإنهاء الاستخدام الغاشم للقوة كما يتمثل في سياسة القبضة الحديدية للقوات المحتلة .

لقد تميزت استجابت اسرائيل للانتفاضة بدرجة لم يسبق لها مثيل من الوحشية والاضطراب من آن واحد . فقد وزعت اسرائيل ، في محاولتها قمع الانتفاضة ، الالاف من الجنود ، وقوات الامن والمستوطنين . واستخدمت الطائرات العمودية في مهاجمة المتظاهرين ملقية عليهم القنابل المسيلة للدموع ، كما استخدمت الطلقات المطاطية والذخيرة الحية . وكان من نتيجة ذلك قتل وجرح المئات من الفلسطينيين وتحويل الكثيرين الى معوقين مدى الحياة . وتحت ستار الحفاظ على أمنها ، تنفذ اسرائيل مجموعة من السياسات التي تضر بالمجتمع الفلسطيني . فقد استولت على أراضي العرب وشرعت في سياسة الاستيطان العدوانية التي أدت الى تقسيم الضفة الغربية وغزة جغرافيا وديموغرافيا .

وكان آخر ردود الفعل الاسرائيلية ضد الانتفاضة عندما كان الفلسطينيون يحتفلون بالذكرى السنوية الاولى لإعلان الجزائر الذي أعلن قيام الدولة الفلسطينية ، الاستخدام الوحشي للقوة ضد السكان المدنيين العزل وإغلاق غزة ، وفرض حظر التجول وقطع جميع الاتصالات التي تربط الاراضي المحتلة بالعالم الخارجي . ووفدي يرقب هذه التطورات بقلق شديد ، ونحن ندعو اسرائيل لانهاء انتهاكات حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة والالتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

إن الانتفاضة التي بلغت ٢٣ شهرا من عمرها هي في الواقع رد فعل لمعاناة الشعب الفلسطيني التي لا نهاية لها ، ولكن من الواضح أن إرادة المقاومة التي لا تلين وحجم القلاقل الشعبية وطول أمدها والبسالة التي مازال الفلسطينيون يبدونها ، كلها عناصر لم يسبق لها مثيل . لقد أوجدت الانتفاضة شعورا قويا بالتضامن والتعاون بين الفلسطينيين وبين جميع الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم . والواقع أنها عززت احتمالات السلام ، لانها عرَّفت المجتمع الدولي بالطبيعة الحقيقية لهذه المشكلة التي تبدو مستعصية على الحل ، وبالتالي عرَّفته بما يجب عمله للوصول الى حل عاجل لها .

لقد بينت الانتفاضة أن استمرار النزاع العربي الاسرائيلي ليس مرجعه تعرض اسرائيل للخطر ، بل لان وجود الفلسطينيين مهدد . وقد أثبتت المواجهات اليومية بين الفلسطينيين العزل المعارضين وبين القوات الاسرائيلية ، للمجتمع الدولي بما لا يدع مجالا للشك أن الوطنية الفلسطينية قد وجدت لتبقى ولا يمكن تجاهلها أو تجاوزها أو قمعها بإصدار الاحكام غيابيا .

ينظر وفدي بقلق بالغ الى تردي الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضيه . ولذا ، نؤكد من جديد معارضتنا التامة لاستخدام القوة الغاشمة ضد الشعب الفلسطيني . ونرى أن إجراءات القمع البغيضة التي تتخذها السلطات الاسرائيلية تتعارض تماما مع المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق اسرائيل كدولة قائمة بالاحتلال بمقتضى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحماية المدنيين في زمن الحرب ، وبموجب القانون الدولي الإنساني ، ولاسيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ .

وعلى الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن مجلس الامن ، ولاسيما في قراريه ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) ، وعن المجتمع الدولي بأسره الممثل في قرار الجمعية العامة ٢١/٤٣ ، فمما يدعو للأسى أن نعرف من أحدث تقرير للأمين العام المؤرخ في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ : "باستمرار انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع" (A/44/1 ، ص ١٠) في الاراضي المحتلة .

ويتوقع وفد بلادي أن تقوم اسرائيل بأي محاولات جديدة لإنشاء مزيد من المستوطنات في الاراضي التي تحتلها احتلالا غير مشروع وأن تجري أي تغييرات أخرى في وضع وهوية مدينة أورشليم المقدسة . ولاشك أن تلك التدابير دليل على إصرار اسرائيل المعلن على الاحتفاظ بالقدس كعاصمة لاسرائيل ، وزيادة تعقيد المشكلات الحرجة القائمة فعلا . وغامبيا بوصفها عضوا في المؤتمر الإسلامي ، تؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها وزراء خارجية الدول الإسلامية واجتماع رؤساء الدول الإسلامية فيما يتعلق بمشكلة فلسطين .

وإذ نكرر نداءنا الداعي الى إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي ، فإننا نؤكد مجددا تأييدنا الكامل للانتفاضة البطولية التي حازت تعاطف الرأي العام العالمي واسترعت الانتباه الى الحاجة الملحّة الى أن تبدأ اسرائيل والعرب عملية تفاوضية فعالة بالاستناد الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يراعى فيها على الوجه الاكمل إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة في دولة فلسطين المستقلة ، وهي الحقوق التي تأخر إعمالها طويلا ، وهذا ما عبرت عنه الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة أبلغ تعبير وأثبتته بحماس متقد .

ويرى وفدي أن أفضل ما يحقق مصلحة السلم في المنطقة هو المطالبة بانسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس الشريف ـ أورشليم ـ والمحتلة أيضا منذ عام ١٩٦٧ . ولدينا اقتراح متواضع آخر وهو أن ينظر مجلس الامن في توقيع جزاءات إلزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، لإرغام اسرائيل على تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

في البحث العالمي عن السلام في الشرق الأوسط الذي تمزقه الحروب ، نحيي الموقف الواقعي البنّاء الذي تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية باعتباره إسهاما دينميا في عملية السلام . وهذا يظهر في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وفي مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنها الرئيس ياسر عرفات في جنيف في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثالثة والاربعين ، وفي رغبته المتكررة في التفاوض "في أي وقت وفي أي مكان" .

إلاّ أن اسرائيل ، بينما تتظاهر بالترحيب بالمفاوضات ، تطرح ادعاء غير واقعي بأن المفاوضات الحقيقية لا يمكن أن تجرى إلاّ بغير اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . والتحركات الاخيرة لإقامة حوار بين اسرائيل ووفد فلسطيني مزعوم للإعداد لانتخابات بشأن الحكم الذاتي المؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وفقا لخطة اسرائيل الخاصة بالانتخابات ، تبدو أنها تزرع بذور الخلاف بين صفوف الفلسطينيين وتستبعد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات المباشرة . وهذه التحركات وغيرها مما يتصل بالموضوع إنما المقصود بها إحباط المساعي الحقيقية من أجل السلام والاستقرار في المنطقة .

إن أية محاولة لفرض بديل عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة لوفد بلادي . ونرى أنه ما من أحد له أي حق في إن يملي على الفلسطينيين من سيكون المتكلم باسمهم . وبالفعل ، فإن تلك المحاولات قوبلت بالرفض الشديد من جانب الفلسطينيين أنفسهم ، ونحن نواصل تأييد الرأي القائل بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولذلك ، فإن تحقيق أمل التوصل الى تسوية دائمة شاملة لمشكلة الشرق الاوسط يكمن في اعتراف اسرائيل بالدور القيادي الذي ينبغي أن تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية في أية تسوية دولية لقضية فلسطين وفي تقرير أولويات وشواغل الشعب الفلسطيني . ولا يمكن تصور إقامة حوار حقيقي ذي أهمية في إطار أي عملية سلام تخرج عن واقع إنشاء علاقات سلمية

مع الفلسطينيين ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى أساس الاحترام المتبادل والمساواة بين الأطراف المنخرطة بشكل مباشر في النزاع .

وفي إطار مناخ التعايش والانفراج الدولي السائد ، يود وفد بلادي - وبما يتفق مع قراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٦٦/٤٢ دال - أن يؤكد أهمية عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط يكون جوهره القضية الفلسطينية ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع في المنطقة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . وفي هذا الصدد نود أن نؤيد مرة أخرى دعوة مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة لعقد ذلك المؤتمر في وقت مبكر ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، على نحو ما اقترح بحق الرئسان غورباتشوف وميتران .

وفضلا عن ذلك ، نود أن نسجل تأييدنا لتقديم مجلس الأمن بعض الضمانات ، وهي وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محددة ، لضمان حماية الشعب الفلسطيني ، ولتهيئة مناخ موات لتحقيق تسوية سياسية شاملة وتحقيق السلم والأمن في المنطقة .

وفي هذا الشأن ، نود أن نعرب أيضا عن التقدير للجهود التي تبذلها بلدان صديقة للمساعدة على ضمان أمن ورفاه الفلسطينيين المطرودين اليائسين في مخيمات اللاجئين . ونأمل مخلصين أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة بشكل إيجابي للنداءات المتكررة التي توجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لتقديم المساعدة الإنسانية والغوثية الضرورية وبسخاء ، التي تشتد الحاجة اليها للمساعدة على تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين المعذبين والسكان الفلسطينيين المكروبين في الاراضي المحتلة .

وختاما ، يود وفد بلادي أن يشارك جميع المتكلمين السابقين الذين طلبوا ممارسة السلطة الكاملة للأمم المتحدة - بما في ذلك مجلس الأمن - لتلافي التهديد الخطير المستمر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان ، والذي تفرضه الحالة في الشرق الأوسط . ولذلك ، فإنه ليست هناك حاجة الى إعادة التأكيد على أن المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من حقهم أن يلقوا الحماية بموجب القانون الدولي .

إننا نحيي الامين العام للامم المتحدة لجهوده السامية في البحث المستمر عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط . ونهنئ أيضا رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرهم الشامل المفيد .

ولابد لي أن أذكر مرة أخرى أنه يكفي الذين ماتوا في الشرق الاوسط . وتكفي الارض التي خربت ، وتكفي الإهانات التي عوني منها . وتكفي الشواهد التي سجلت لتشهد على مطالب الشعب المضطهد : الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الخوف على أرواحهم والخوف من فقد ممتلكاتهم ومعيشتهم ، سواء داخل دولة اسرائيل أو في دول مجاورة ، ولاسيما داخل الاراضي العربية المحتلة بطريقة غير مشروعة .

إن تشتت ومعاناة الملايين من الفلسطينيين يصرخان طلبا لإنهائما . وظروف الحرمان التي يعيشون فيها وعدم وجود المكان الذي يسمونه وطنا تطالب بالتصحيح ومن أجل التصحيح العام الكامل لمحنة وظروف الشعب الفلسطيني ، التي يمثل سببها جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، نوجه بياننا هذا . ومن أجل هذه الغاية يعرض وفد بلادي موقفه بشأن هذا الموضوع .

السيد إردنيتشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تفاقم مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها - قضية فلسطين - يتناقض تناقضا حادا مع التغيرات الإيجابية الجارية في العالم ، ولاسيما بالنسبة للتقدم الملحوظ المحرز في حل عدد من الازمات الاقليمية . وبالفعل ، فإن أزمة الشرق الاوسط لاتزال النزاع الاقليمي الوحيد الذي ، رغم الجهود المستمرة المضنية التي يبذلها المجتمع العالمي ، لم يحرز فيه حتى الآن أي تقدم ملموس نحو التسوية السلمية .

وأسباب هذه الحالة تناولها بالتفصيل متكلمون سابقون . وهناك أغلبية مطلقة ترى بشكل إجماعي أن السبب الجذري لهذه الازمة المتصلبة البالغة الخطورة هو سياسة اسرائيل التوسعية ، التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير ، والتي أدت الى احتلال أراض عربية . واليوم تكشف هذه السياسة عن نفسها في تصعيد القمع لإسكات انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة بالقوة الغاشمة والاعمال العدوانية التي

يمارسها المستوطنون الاسرائيليون . وكما لوحظ في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة .

"إن الحالة في الأراضي المحتلة تميزت بمستوى خطير من أعمال العنف والقمع التي تصاعدت باستمرار منذ بدء انتفاضة السكان الفلسطينيين ضد الاحتلال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧" . (A/44/599 ، الفقرة ٣٢٩)

لقد أظهرت الانتفاضة في الأراضي المحتلة مرة أخرى إصرار الشعب الفلسطيني على أن يكون حرا مستقلا . وقد أشار الأمين العام في تقريره بشأن أعمال المنظمة وبحق الى ما يلي :

"... [إن] الجوانب السياسية للمشكلة هي التي يتعين أن تعالج إذا أريد وضع حد للمواجهات التي تحرث كل يوم تقريبا في شتى أنحاء الأراضي المحتلة" . (A/44/1 ، ص ١٠)

واسترعى الانتباه بشكل خاص الى :

"... [الحاجة] الملحة الى عملية تفاوض فعالة تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعى على نحو تام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير" . (المرجع نفسه)

ونحن نشاطره الرأي في أنه :

"كلما تأخرت مثل هذه العملية ازدادت صعوبات الشروع فيها وبات من الممكن أن تزداد الحالة تفجرا" . (المرجع نفسه)

وقد ظهرت بعض التطورات الخطيرة التي تزيد الحالة في الشرق الأوسط سوءا .

لقد خيمت الغيوم مرة أخرى على احتمالات إعادة الوحدة الوطنية في لبنان نتيجة اغتيال الرئيس اللبناني مؤخرا . لقد أدان المجتمع الدولي بشدة هذا العمل الإرهابي واعتبره بحق اعتداء على وحدة لبنان وعلى العملية التي تجري حاليا لتطبيع الحالة في هذا البلد على أساس اتفاق الطائف الذي أمكن التوصل اليه بفضل جهود اللجنة الثلاثية المنبثقة عن جامعة الدول العربية . ونأمل أن تدفع الحكومة التي تشكلت مؤخرا في لبنان ، عملية المصالحة الوطنية الى الامام وتحقق السلم والهدوء في ذلك البلد .

وعندما نتكلم عن تعقد الحالة في الشرق الاوسط ، ينبغي أن نذكر حقيقة هامة وهي أن هذه المنطقة تنزلق بسرعة نحو سباق التسلح ، وتتعزز ترسانات البلدان المشاركة في الصراع بالصواريخ والاسلحة الكيميائية . وتشير التقارير عن التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا قلقا بالغا في المجتمع العالمي . ولاتزال الحالة في الخليج الفارسي معقدة وغير مستقرة .

وإذا كنا نقيّم الحالة الراهنة في الشرق الاوسط بأنها متفجرة وحرجة بشكل عام فإننا من ناحية أخرى لا نقلل من أهمية الخطوات التي اتخذتها بلدان مختلفة ، وكذلك الجهود المتعددة الاطراف النشطة التي تبذل لتهيئة الظروف اللازمة للتسوية السياسية لمشكلة الشرق الاوسط .

إن الخطوة البناءة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في نهاية العام الماضي ، والتي تتمشى مع روح قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، خلقت ظروفا وفرصا جديدة مؤاتية لاتخاذ إجراء دولي يرمي الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط ، إن إعلان دولة فلسطين وما لقيه هذا العمل التاريخي من تأييد من غالبية البلدان يعززان ذلك الهدف . ونود هنا أن نذكر أن منغوليا كانت في مقدمة البلدان التي اعترفت بإعلان دولة فلسطين وأقامت معها علاقات دبلوماسية . وكان من الطبيعي أن ترفع بعثة فلسطين المقيمة في أولان باتور الى مستوى السفارة .

إننا نشهد تكشيفا ملحوظا في الانشطة الدبلوماسية من جانب عدد من البلدان بغية تسهيل إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط . وندرك كذلك الاتجاه الى توسيع أساس التعاون بين الدول العربية لتحقيق هذا الهدف .

إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد كل مسعى يمكن أن يساعد في حل أزمة الشرق الاوسط ولا نزال نعتقد أن الحل الشامل لهذه المشكلة الصعبة والمعقدة يمكن التوصل اليه عن طريق جهد دولي جماعي ، وأعني بذلك ، عن طريق عقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط وفلسطين تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . ومما يبعث على الرضا أن نلاحظ وجود توافق آراء دولي عريض بشأن عقد هذا المؤتمر . وينبغي لمجلس الامن ، بموجب مهامه المنصوص عليها في الميثاق ، أن يضطلع بدور هام في هذا الصدد .

ونأمل أن تسفر المشاورات النشطة التي يجريها الامين العام مع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وغيرهم من أعضاء المجلس ، ومع أطراف الصراع عن النتائج المرجوة وأن تضع الاساس للإعداد العملي للمؤتمر . ونحن نلاحظ باهتمام الاقتراح الخاص بإجراء مشاورات بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن على مستوى الخبراء ، على أن يشترك أطراف الصراع المعنيين في هذه المشاورات فيما بعد . وغني عن البيان أن هذه المشاورات لا تستنفد بالضرورة الطرق والوسائل التي يمكن أن تعزز عقد هذا المؤتمر .

ونحن نعتقد أن القرار الخاص بتعزيز السلم والامن الدوليين ، والتعاون الدولي في جميع الجوانب وفقا لميثاق الامم المتحدة ، الذي اتخذ بالإجماع منذ أيام قليلة سيحيي الامل في أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي - وهما المؤيدان الرئيسيان لهذا القرار الهام - سينهضان بزخم نشط في جهودهما الرامية الى حل أزمة الشرق الاوسط وذلك لتحقيق مصالح شعوب المنطقة في السلم والامن الحقيقيين .

ويؤكد وفد منغوليا من جديد أن الحل السياسي الشامل لمشكلة الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق إلاّ على أساس توازن المصالح المشروعة لجميع الاطراف . ويتضمن هذا النهج قبل كل شيء إزالة الاسباب الرئيسية الصراع ، أي انسحاب اسرائيل من الاراضي

العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، واحترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، بما في ذلك اسرائيل .

وفي الختام أود أن أبيّن أن وفد منغوليا يشيد بالمساعي النشطة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الرامية الى تعبئة الرأي العام الدولي لتأييد كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه المشروعه وتسهيل إيجاد تسوية دائمة وعاجلة لمشكلة الشرق الاوسط . ووفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.43 المتعلق بعمل تلك اللجنة .

السيد تسوكودايي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدى الاتجاه الراهن ، في المناخ السياسي الدولي الذي يبشر بالخير الى حلول سلمية لبعض الصراعات في جميع أنحاء العالم ، وهذا بدوره أعطى زخما للجهود الرامية الى حسم حالات الصراعات الاخرى . ولئن كان هذا الاتجاه الإيجابي يبعث على التشجيع ويجعلنا نأمل في أن التهديدات الموجهة الى السلم والامن الدوليين سيجري تناولها بفعالية ، فيجب علينا مع ذلك أن نواجه بعض الحقائق الصعبة في عصرنا وأن نعترف بأننا لم نتمكن بعد من حسم بعض الصراعات المعقدة . ومن بين هذه الصراعات المستعصية ، الحالة في الشرق الاوسط ولبها قضية فلسطين .

إن قضية فلسطين تتصل أساسا بسعي شعب الى ممارسة حقه في تقرير المصير في وطنه وما يصاحب ذلك من تمتع كامل بحقوق الإنسان ، التي لا يمكن إعمالها إلا بتلبية الشرط الاول . وتضع قضية فلسطين موضع الاختبار التزام الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأحكام ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لقد عبرت الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مرارا وتكرارا ، في الجمعية العامة وفي مجلس الامن على حد سواء ، عن اقتناعها الراسخ بأن الحل الدائم والعادل لقضية فلسطين لا يمكن أن يتحقق إلّا عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما

في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن . وتوافق زمبابوي تمام الموافقة على ها الموقف ، كما كان الحال عليه في الماضي . وما نحتاج اليه في هذا الوقت هو أن يزيد مجلس الامن من جهوده بغية حسم هذه المسألة بالعمل على عقد هذا المؤتمر . وفي هذا الصدد فإننا ندرك العلاقة الخاصة بين اسرائيل والولايات المتحدة وندعو الولايات المتحدة الى إقناع اسرائيل بأن التدابير الجزئية التي تستبعد مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تحقق لاسرائيل السلم الذي تتوق اليه مع جيرانها في الشرق الاوسط . وينبغي توجيه نصيحة قوية لاسرائيل بأن الانتخابات المقيدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة لن تقمع الانتفاضة التي أبدى الشعب الفلسطيني فيها قوة كبيرة في مواجهة صعاب هائلة . ينبغي تذكير اسرائيل بأن التاريخ أثبت أن الكفاح المسلح لشعب ما من أجل التمتع بحقه في تقرير المصير سيكتب له النصر دائما . من الممكن قمع هذا الكفاح فترة قصيرة من الوقت ولكن هذه القضية العادلة سيكتب لها النجاح إن عاجلا أو آجلا . والثمن الوحيد الذي يتعين على اسرائيل أن تدفعه - وهو ليس ثمنا حقيقيا على الإطلاق - هو أن تعيد الى الفلسطينيين حقهم الشرعي في تقرير المصير .

إن اسرائيل لا تستطيع التفكير بصورة جادة في التمتع بالسلم داخل حدود معترف بها دوليا بغير تلبية الشرط الاساسي المتمثل في انسحابها من الاراضي المحتلة . وربما كانت اسرائيل تريد طرح صيغ أخرى بنيّة بث الفرقة بين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة من جهة والفلسطينيين في الخارج من جهة أخرى . ولكن هذه الحيل ليس أمامها فرصة للنجاح . ونحن نحث اسرائيل على ألا ترهق الفلسطينيين والمجتمع الدولي بصيغ غير عملية وغير واقعية . فالقرار الاساسي الذي ينبغي أن تتخذه اسرائيل هو الموافقة على الاشتراك في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

في الوقت الذي نبحث فيه قضية فلسطين ، تستمر الانتفاضة بلا هوادة على الرغم من مواجهة اسرائيل الوحشية واللاانسانية لها . وتشير هذه السياسات والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية في الاراضي المحتلة بالغ الضيق والاستبشاع والاستياء لدى المجتمع الدولي .

لقد قال المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادني (الأونروا) ، في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة السياسية الخاصة في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، إن السنة كانت شاقة ومضنية بالنسبة للفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وقال إن التكلفة البشرية للانتفاضة تكلفة باهظة وإن عمليات الاعتقال والاصابة والقتل والتدخل المستمر في الانشطة الاقتصادية والانتاجية وبث الاضطراب في الحياة والقيم الاسرية التقليدية تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني بأسره . وأضاف أن الاونروا قد واجهت لدى قيامها بالاستجابة السريعة والفعالة لمحنة الفلطسينيين ، عوائق وتعقيدات من صنع اسرائيل . بل لقد ذكر أن القوات الاسرائيلية المحتلة أصبحت غير متعاونة بصورة متزايدة ، بل وعدائية في بعض الاحيان . ومضى قائلا إن الغارات المتكررة على مقار منشآت الاونروا ووقف سيارات الاسعاف والهجوم على الهيئات الطبية واعتقال الجرحى ، كل ذلك بعض من أمقت ممارسات العسكريين الاسرائيليين .

والصورة الحزينة التي رسمها ذلك البيان ، فضلا عما شفع به من تقارير بشأن الموضوع ، تذكرة مروعة للمجتمع الدولي بالويلات التي يقاسيها الشعب الفلسطيني . وتستهدف السياسة الاسرائيلية توجيه ضربة للأونروا لأن ولايتها تتمثل في التخفيف من محنة الفلسطينيين . ونحن نعرب عن أقوى الإدانة لهذه السياسات والممارسات .

وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة يعطينا مزيدا من الادلة على معاناة الفلسطينيين . ويسرد التقرير البيانات التي أصدرتها الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بسياستها العامة بشأن الأراضي المحتلة . وتشمل هذه البيانات القرار بإجازة الاستعمال غير المقيد للأعيرة البلاستيكية الجديدة - التي ساواها الأطباء بالذخيرة الحية - ضد قاذفي الحجارة والمتظاهرين . والهدف المعلن لذلك القرار هو زيادة الاصابات والوفيات لا دفاعا عن النفس ، لكن لوقف الانتفاضة وفرض حظر تجول كامل في الأراضي المحتلة . وقد أُخبرنا أن وحدة عسكرية سرية اسمها الحركي "دوفدفان" تعمل في الضفة الغربية للقبض على العرب الذين يلقون قنابل النفط والحجارة ، وأن تلك الوحدة قد صدرت إليها أوامر شفوية باستخدام أسلحتها للقتل . وثمة وحدة مماثلة اسمها الحركي "سامسون" تعمل في قطاع غزة . وهذه السياسات ، ضمن غيرها ، بالاضافة الى الآليات التي أنشأتها اسرائيل لمحاولة قمع الانتفاضة ، تُذكّر بسياسات وآليات نظام الفصل العنصري في بريتوريا . ففي كلتا الحالتين يكون استعمال القوة الغاشمة هو أسلوب التصدي لقوى التغيير . وقد جعل هذا المفهوم الضال هذين النظامين يستحقان أن ينبذا من المجتمع الدولي ، وليس من المثير للدهشة أنهما يتعاونان في عدد من المجالات ، من بينها المجال العسكري . وينبغي مواصلة وتعزيز عزل هذين النظامين مادامت القضيتان العادلتان لشعبي فلسطين وجنوب افريقيا باقيتين بدون حل* .

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

لقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة في الاسبوع الماضي عددا من مشاريع القرارات التي تتصل بشكل أو بآخر بقضية فلسطين . ومن خلال تلك القرارات أعادت اللجنة التأكيد على المواقف التي اتخذتها في الماضي . وتستهدف القرارات معالجة حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والويلات الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي . وفحوى القرارات ثابت إلى حد كبير ، وذلك على وجه التحديد لأن الحالة لم تتحسن مطلقا . بل انها تدهورت بصورة تدريجية ، ولاتزال اسرائيل ، باعتبارها دولة يناسبها عدم احترام قواعد القانون ومعايير السلوك المتحضر ، ترفض تنفيذ القرارات أو الامتثال لها .

إن الانتفاضة تعزى جزئيا الى عدم امتثال اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة . والذين يريدون للانتفاضة أن تتوقف ينبغي لهم أولا أن يكفلوا تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة ، ريثما يجري التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمسألة . وحتى ذلك الحين ، لا يستطيع الفلسطينيون أن يتحملوا طي أذرعتهم والاكتفاء بلعق جراحهم في مواجهة التدابير القمعية التي تسلطها عليهم اسرائيل . فقد بات الاختيار الخاص بتهيئة أو عدم تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار الجدي والبنّاء في يد اسرائيل . ولا يمكن أن تكون مواصلة استعمال القوة خيارا لأنها ستؤدي ببساطة إلى تأجيج نيران الانتفاضة .

إن رياح التغيير التي تهب في أنحاء العالم قد تركت آثارها على بعض المناطق . ونأمل ان يكون لها قريبا أثر هام على الحالة في الشرق الأوسط ومن ثم على قضية فلسطين . وينبغي لنا جميعا أن نغتنم الفرصة لمساعدة الفلسطينيين على انجاز قضيتهم العادلة . ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد . وما دمنا عاجزين عن حل هذه المسألة فسيظل الفلسطينيون يعانون ويُقتلون على أيدي الاسرائيليين . إن زمبابوي تظل ملتزمة بتأييد قضية الشعب الفلسطيني العادلة في كفاحه من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف في الكرامة الانسانية والعدالة والسلام .

السيد بغبني اديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إنني أخاطب الجمعية العامة في وقت تستكمل فيه الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني عامين كاملين ، لتشهد بذلك على مثابرة وإصرار الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لرفض وانهاء الاحتلال الاسرائيلي الذي لايزال مستمرا منذ عام ١٩٦٧ . وأمام تأكيد الشعب الفلسطيني على هذا النحو الرائع لتطلعاته وحقوقه غير القابلة للتصرف ، يحق للمجتمع الدولي أن يطالب ، استنادا الى قرارات ومقررات وتوصيات الجمعية العامة ومجلس الأمن والإعلان العالمي لحقوق الانسان ، بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بغير تدخل خارجي ، وبحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، وبحقه في العودة الى وطنه واستعادة ممتلكاته ، وأخيرا بحقه في إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة .

لا يمكن أن يظل الشعب الفلسطيني بمعزل عن التقدم والنتائج الإيجابية التي أسفر عنها التقارب بين الشرق والغرب وتعزيز روح الانفراج التي يمكن أن تُلمس في التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية في جميع أنحاء العالم .

ولا يمكن أن يعزل الشعب الفلسطيني أو أن يستبعد عن التطور الذي طرأ في العلاقات الدولية والذي أدى إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لصالح الشعب الناميبي ، وتنفيذ الاتفاق المبرم في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بشأن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، وبروتوكول انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا الديمقراطية . وبإيجاز ، لا يمكن أن نتجاهل هذا الشعب في هذه الفترة من التاريخ التي تشهد تحسنا في المناخ الدولي بشكل عام .

إن نضال هذا الشعب يتسم بنفس القدر من الشرعية التي تتسم بها حقوقه المعترف بها كشعب يتوق إلى السلم والحكم الذاتي ، كما هو الحال الآن في ناميبيا وأفغانستان وكمبوتشيا الديمقراطية .

وبالتالي ، لا يمكن أن ينظر إلى النضال البطولي من أجل تحرير الشعب الفلسطيني بمنأى عن النهج الشامل إزاء التسوية السلمية للنزاع الوارد في ميثاق الأمم المتحدة الذي تنص المادة الثالثة والثلاثون منه على ما يلي :

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرِّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها" .

ولذلك ، فإن مجلس الأمن مطالب بالاضطلاع بمسؤوليته بمقتضى الفقرة ٢ من المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ، بدعوة الأطراف إلى تسوية منازعاتها بهذه الطرق .

ألم يكن هذا هو السياق الذي اتخذ فيه مجلس الأمن القرارات ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) و ٦٤١ (١٩٨٩) التي يطالب فيها اسرائيل ، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ، بإلغاء أوامر إبعاد المدنيين الفلسطينيين ، وكفالة العودة الآمنة

والفورية إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم إبعادهم بالفعل ؟ لقد أكد مجلس الأمن من جديد في قراراته هذه انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

كما أن اسرائيل مطالبة في هذه القرارات بالامتناع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة ، والتقيد بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف .

لقد بلغ التوتر في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل حدا مثيرا للقلق ، فقد وصل عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا على أيدي القوات الاسرائيلية أو المستوطنين المسلحين إلى ٥٣٧ قتيلا ، في حين لقي ٢١٣ فلسطينيا آخرين حتفهم نتيجة تعرضهم للضرب أو استنشاق الغازات المسيلة للدموع أو لأسباب أخرى تتصل بالاعمال التي ترتكبها قوات الاحتلال . وقد تجلى أيضا في هذه الممارسات الوحشية تعمد قوات الاحتلال ضرب الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاما ، والذين ارتفع نصيبهم من الاصابات إلى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٩ بعد أن كان ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٨ .

إن قيام قوات الاحتلال بإطلاق نيران المدفعية على المتظاهرين الذين لا يحملون أي سلاح سوى الحجارة لمجرد أنهم أقاموا الحواجز أو أحرقوا الاطارات ، مما تسبب في معاناة جسيمة للشعب الفلسطيني وزيادة العنف ، يمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وكذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان على وجه الخصوص .

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر القادم ، ستحتفل الجمعية العامة بالذكرى الحادية والاربعين لهذا الصك الأساسي الذي يضمن حقوق الانسان الأساسية والذي تؤكد المادة الثانية فيه على ما يلي :

"لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ، دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

"وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود" .

إن المستوى الذي وصلت إليه العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين ينبغي ألا يسمح بالعودة إلى الأعمال البربرية التي شهدها العالم خلال الحربين العالميتين الأخيرتين ، وأثناء الاستعمار بكل آثاره السلبية ، التي اتسمت بها بداية القرن .

وحيث أن الأمم المتحدة ترمز ، بشكل أو آخر ، نتيجة هاتين الحربين ، وأن إنشاءها قد جاء لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية أحزانا يعجز عنها الوصف ، فقد حاولت هذه المنظمة منذ البداية ، من خلال الجمعية العامة ، أن تسوّي المسألة المتعلقة بتقسيم فلسطين .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكّر بأن الجمعية العامة في جلستها العامة الثامنة والعشرين بعد المائة ، التي عقدت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ طلبت إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ خطة تقسيم فلسطين . وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يف بالتزاماته ومسؤولياته فيما يتعلق بهذه الخطة التي تنص على إقامة دولة يهودية من جهة ، ودولة عربية من جهة أخرى ، وفقا للقرار ١٨١ (د - ٢) ، الذي بمقتضاه يتم انسحاب القوات المسلحة التابعة لسلطة الانتداب في فلسطين ، أي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، في موعد أقصاه الاول من آب/ أغسطس ١٩٤٨ بغية ضمان إخلاء منطقة تقع في الاراضي التي تقرر فيها إقامة الدولة اليهودية ، فقد شهدت الدولة اليهودية النور وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ .

ألم يتم الاتفاق في عام ١٩٤٧ على إقامة دولتين مستقلتين عربية ويهودية في فلسطين بعد شهرين من انسحاب قوات الانتداب ، وفي موعد أقصاه الاول من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٨ ؟

إن ذلك يوضح طول الوقت الذي استغرقته الأمم المتحدة ، منذ عام ١٩٤٨ ، في تنفيذ خطة التقسيم وإقامة الاتحاد الاقتصادي الذي نص عليه القرار ١٨١ (د - ٢) فيما يتصل بإقامة دولة فلسطين العربية .

وبالتالي ، تمتع الشعب اليهودي منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، أي على مدى ٤١ عاما ، بمزايا القرار ١٨١ (د - ٢) ، وتطور ونما في دولة يهودية ، بينما يعاني الشعب الفلسطيني من الاحتلال والحرمان من حقوقه المنصوص عليها في ذلك القرار في إقامة دولة فلسطينية عربية يتمكن فيها من التطور والنمو . هل يمثل ذلك درسا في العدالة والانصاف نستخلصه من الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ؟

يعتقد وفدي أن مجلس الأمن والجمعية العامة ينبغي أن يستعرضا باستفاضة هذه المسألة الحساسة والمؤلمة ، والتي لاتزال عناصرها دون مساس من الناحية القانونية ، وأن يوفرا احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة عادلة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط عن طريق توفير الحل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها .

إن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هو أمر ينبغي النظر فيه دون أي إرجاء ، بغية التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة من شأنه أن يؤكد ويضمن حق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، كما يؤكد ويضمن في نفس الوقت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد بلدي كل المفاوضات الجارية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف .

وأود أن أختتم كلمتي بتهنئة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لمبادراتها البنّاءة وللدينامية التي تبديها رئيستها السيدة أبسا كلود ديالو ، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة . فقد نظمت هذه اللجنة مؤتمرات وندوات عديدة في سائر أنحاء العالم لتوعية الرأي العام الدولي بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وهي لذلك جديرة بتشجيعها حتى يصبح بالامكان إعمال هذه الحقوق غير القابلة للتصرف بشكل فعال داخل الدولة الفلسطينية على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .

السيد ثوامبونمي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن أزمة الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين ، مافتئت تثير قلق المجتمع الدولي طيلة أربعة عقود . وبالرغم من الانفراج في حدة التوتر في العلاقات الدولية والتقدم المحرز صوب إحلال السلم في أجزاء عديدة من العالم ، إلاّ أن جمعيتنا العامة تنظر هذا العام أيضا في قضية فلسطين بكل جدية وإحساس بالمسؤولية .

والواقع إنه قد انقضت ٤٢ سنة منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) المتعلق بإنشاء دولة اسرائيل اليهودية ودولة فلسطين العربية المستقلة .

وفي حين أن الدولة اليهودية خرجت إلى الوجود ، فإن شعب فلسطين العربي ، الذي واجه سياسة تستهدف القضاء التام عليه كأمة ، لم يكن أمامه من خيار سوى مواصلة النضال المقدس لاستعادة حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة . إن اسرائيل إذ تحدت ذلك القرار ، فقد اختارت سياسة توسعية فيما يتعلق بالاراضي ، وهي سياسة تقوم على منع قيام الدولة الفلسطينية من ناحية وعلى ضم الاراضي المخصصة للدولة الفلسطينية باستعمال كل وسائل القسر ، بل والصراع المسلح من الناحية الاخرى . ومن خلال حربها العدوانية في عام ١٩٦٧ ، احتلت اسرائيل كل الاراضي التي كانت تكوّن فلسطين فيما مضى بالإضافة إلى أجزاء من أراضي بعض الدول العربية المجاورة ، فأحدثت بذلك للمرة الاولى اضطرابات خطيرة في الوضع القائم في الشرق الاوسط . وإلى جانب إصرارها على عدم الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الامن والجمعية العامة ، تواصل اسرائيل تحديها بانتهاج سياستها القمعية والتوسيعة التي تستهدف تغيير الطبيعة المادية والتكوين الديموغرافي لكل الاراضي العربية المحتلة ، وخصوصا أراضي الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، الامر الذي يشكل تهديدا خطيرا لسلم المنطقة وأمنها .

ولاتزال الحالة في الاراضي المحتلة التي أشرت اليها توا تعتبر مسألة تثير بالغ القلق . فقد أصبحت هذه المنطقة في حالة تسودها الاضطرابات المستمرة بسبب أعمال القمع والقهر الاسرائيلية . والشعب الفلسطيني لم يتخل أبدا عن نضاله المتسم بالعزم والتصميم من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، رغم أنه فرض عليه نظام "القبضة الحديدية" . إن الانتفاضة الشعبية التي بدأت منذ عامين تقريبا والتي تمثل تعبيرا عن شجاعة وتصميم هذا الشعب المقهور أعطت زخما جديدا للنضال ضد السلطة المستبدة والقمعية للاسرائيليين ، كما أنها أكسبت الشعب الفلسطيني إعجاب وتأييد الشعوب الملتزمة بالسلم والعدل في كل أنحاء العالم .

وتشمل قائمة ضحايا هذا القمع من أبناء الشعب الفلسطيني البطل منذ بدء الانتفاضة المئات من القتلى والآلاف من الجرحى وعشرات الآلاف من الذين تعرضوا لعمليات

(السيد ثوامبونمي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون اتهام أو تقديم للمحاكمة . ومن بين التدابير اللاإنسانية الشائعة التي تطبقها اسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي التي توارثوها عن أجدادهم تدمير المنازل والمحاصيل ، وإغلاق المدارس ، والطرد والإبعاد ، ومصادرة الممتلكات التي تشمل الأراضي والمباني والماشية .

وبالإضافة إلى هذه الممارسات القمعية ، يقف المجتمع الدولي موقف العاجز وهو يشهد عمليات منهجية تقوم بها اسرائيل لإنشاء المتسوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة . وقد أصبح الآن أكثر من ٥٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية لنهر الأردن ، وثلث أراضي قطاع غزة يمتلكها مستوطنون يهود . وبذلك تكون اسرائيل قد تجاوزت كل حدود في تحديها للنداءات التي وجهها اليها المجتمع الدولي لكي توقف أي تدبير أو مشروع يمكن أن يغير المركز القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي لهذه الأراضي .

ومن شأن هذه السياسة العنصرية والتوسعية الخالصة ليس فقط إرجاء ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتقويضها بشكل خطير ، وإنما أيضا تعريض السلم والأمن للخطر في هذه المنطقة وفي العالم كله .

وينضم وفدي إلى المجتمع الدولي في المطالبة بأن تلتزم اسرائيل ، بوصفها دولة محتلة ، التزاما صارما بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وبأهم معايير القانون الدولي ، وأن تنسحب بالكامل ودون قيد أو شرط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، بما فيها القدس ، التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ .

ومن اللازم بالنظر إلى الحالة المتفجرة التي لا تزال تتفاقم أن يوجد في أسرع وقت ممكن حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط برمتها يكفل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ، ولا سيما حقه في العودة وحقه في تقرير المصير ، وحقه في الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ؛ وتفكيك كل المستوطنات وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وحق جميع دول المنطقة في العيش في أمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وفي هذا السياق ، يؤيد وفدي تأييدا كاملا فكرة الانعقاد العاجل لمؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم ، والذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة ، وكذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين . ويرغب وفدي أيضا في أن يشيد بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لجهوده الدؤوبة في السعي من أجل تهيئة الظروف اللازمة لعقد هذا المؤتمر . وقد كان رفض اسرائيل المتعنت العقبة الأساسية حتى الآن في طريق تنفيذ ذلك القرار ، الذي تأكد ، بالاضافة إلى ذلك ، بالقرار ١٧٦/٤٣ الصادر في السنة الماضية .

ويرحب بلدي حكومة وشعبا ترحيبا حارا بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني رسميا قيام دولة فلسطين في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ونود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا دون تحفظ للشعب الفلسطيني المناضل وتضامننا معه ، تحت قيادة منظمة

التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد . وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأييدا كاملا ، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ، القرارات والتوصيات التي أصدرها مؤتمر القمة التاسع في بلغراد في كل مسألة تتعلق بقضية فلسطين . ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا ان النضال العادل للشعب الفلسطيني ، من خلال الدعم الثابت والمستمر من جانب المجتمع الدولي ، سيتوج في نهاية المطاف بالنجاح .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت قضية فلسطين على جدول أعمال المنظمة منذ نشأتها . وقد طالبت الجمعية العامة في قرارها ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، بإنشاء دولة عربية ودولة يهودية في فلسطين . وقد مرت بالأمس الذكرى الثانية والاربعون لذلك القرار التاريخي . وبينما تنظر اسرائيل إلى ذلك التاريخ برضا وارتياح ، وهي تشعر بالفخر نتيجة للانجازات القومية التي حققتها - ومنها الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والعربية ، يعيش فلسطينيون قصة لا نهاية لها من الدموع والدماء والترحيل والقمع والاضطهاد ، قصة شعب في أتون النضال من أجل استعادة كيانه والحرية والعدالة في أرضه .

وبالنسبة للأمم المتحدة ، يعتبر اليوم تذكرة قوية بأنها لم تتمكن حتى الآن من الوفاء بمسؤولياتها من أجل إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وينبغي أن يكون المجتمع الدولي على وعي أيضا بمقدار ما يجب عمله بالاضافة إلى ذلك لإزالة الظلم واعادة جميع الحقوق والامتيازات للفلسطينيين كشعب وأمة في اطار حل شامل .

وكما ذكر الأمين العام في بيانه :

"يبدو لي أنه من المحتم ، بناء على ذلك ، بذل جهد جيد التنسيق ويتسم بالتضافر الكامل من جانب المجتمع الدولي لمساعدة الاطراف على الدخول في عملية تفاوض فعالة تؤدي إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" .

(A/44/737 ، الفقرة ٤٣)

وقد حظي إطار عملية المفاوضات هذه بتأييد عالمي تقريبا من جانب المجتمع الدولي . وكما لاحظ الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/44/731 :

"وما زال رأيي أن هذه العملية لن تكون ذات أهمية ما لم تشمل جميع الأطراف المعنية وما لم تهدف إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير" . (A/44/731 ، الفقرة ٧)

والشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، قد أثبت انه يتحلى بالحكمة والشجاعة السياسية لاتخاذ قرارات لدفع آفاق حل المشكلة . وان القرارات الفاصلة التي صدرت في الجزائر وفي جنيف في السنة الماضية تبين بوضوح التزام الفلسطينيين بالسير على طريق التسوية التفاوضية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

واسرائيل ، بدلا من أن تقتنص هذه الفرص التاريخية وتستكشف بجدية امكانيات ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، بددتها بالامعان في تعنتها المستمر المتسم بالتحدي . إن اسرائيل تفضل ان تستثمر طاقاتها ومواردها في انكار وجود الأمة الفلسطينية وفي السعي من أجل اكتساب صمت العالم إزاء ادعاءاتها الباطلة .

وتسعى اسرائيل إلى أن تفرض على الفلسطينيين مكانة الشعب المستعبد إلى الأبد ، وإلى أن تغير حقائق التاريخ حتى تلائم مآربها الخاصة . فهي تريد أن ينظر العالم إلى الفلسطينيين باعتبارهم شعبا دون هوية منفصلة ومحددة ، ودون ميراث تاريخي وثقافي واجتماعي . ومن ناحية أخرى ، فإن التراث الوطني الفلسطيني قديم قدم أي تراث لأي شعب آخر . فقبل أن تخلق دولة اسرائيل كانت هناك فلسطين ، وكان المجتمع الفلسطيني موجودا في المنطقة بانجازاته التعليمية والثقافية والفكرية . ولم تقلل السنوات الـ ٤٠ التي مضت من الهوية أو من الصفة المميزة المحددة للفلسطينيين كشعب أصيل . بل انه بينما حط المهاجرون رحالهم في اسرائيل ، كان الفلسطينيون يكدحون على أرض آبائهم ، وينزحون المياه من نفس الآبار التي كانت تروي ظمأ أجدادهم .

واسرائيل تسعى إلى طمس هذه الحقيقة التاريخية من خلال انتهاج سياسات القمع الوحشية . فعلى مدى ٢٢ عاما من الاحتلال ، لم تنتهج اسرائيل سوى سياسة واحدة هي سياسة إدامة احتلالها للأراضي التي استولت عليها نتيجة للعدوان . وما دامت اسرائيل تتجنب التصدي إلى المشاكل الأساسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، ستظل مذنبة ومدانة لأنها ترفض الإذعان لمطالب المجتمع الدولي والاستجابة لضرورة التوصل إلى تسوية شاملة ، ويسيطر عليها هاجس أمن حدودها ولكن سياساتها في السنوات الأربعين الماضية لم تضمن لها الأمن الذي تسعى اليه بقوة ومن المؤكد أنه حان الوقت لأن تنظر اسرائيل بذهن متفتح في طرائق أخرى تضمن أمنها الطويل الأمد داخل إطار تسوية شاملة ودائمة .

إن الشريك الأول الذي لا مفر لإسرائيل من الدخول معه في حوار هو منظمة التحرير الفلسطينية . لقد حدد الشعب الفلسطيني الجهة التي تتحدث باسمه وتعمل باسم فلسطين . واعترف ما يربو على ثمانين بلدا بدولة فلسطين ، وهي ليست وهما أو خيالا من ثبت خيال القادة الفلسطينيين . فمن الناحية العملية ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تمارس سلطات الحكومة الفلسطينية المؤقتة وتضطلع بمسؤولياتها . ورغم أن دولة فلسطين لم تقم بعد على أرضها ، فقد أوضحت بشكل مقنع أنها تتمتع بالدعم الكامل للسكان في الأراضي المحتلة . ورغم كل الجهود الاسرائيلية لتقويض سلطة الدولة الفلسطينية ، فإن لها تأثيرا حاسما في ادارة أمور الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . ولا يمكن لاسرائيل أن توهم نفسها بأن في وسعها أن تقوض مقومات حياة دولة فلسطين وسلطتها .

إن الطريق إلى الأمن الدائم لإسرائيل لابد أن يمر عبر المفاوضات التي تحظى بالتأييد الدولي ، كما أن مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط والذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، هو وحده الذي يمكنه أن يتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية وشاملة تلبي الاحتياجات المشروعة لجميع الأطراف في

المنطقة . وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما عقد هذا المؤتمر وستقدم كل الدعم الممكن للمحاولات التي يقوم بها الأمين العام لضمان تحقيق ذلك في وقت مبكر للغاية .

وفي الأمم المتحدة ، يعد دعم المجتمع الدولي المستمر والمتواصل أمرا ذا أولوية قصوى ؛ ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يهن في عزمه . إن كل إجراء يتخذ هنا ، وكل خطوة صغيرة تتم ، ترتبط بصورة مباشرة بالالتزام العام بإنشاء الدولة الفلسطينية للفلسطينيين . وكل مكسب اضافي يتحقق هنا يقوض بصورة منتظمة سيطرة اسرائيل غير القانونية على الأراضي الفلسطينية ، ويزيد من ضرورة دخول اسرائيل في مفاوضات متكافئة مع دولة فلسطين ، ولا أحد غيرها .

السيد جاياسينجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، يود وفدي أن يعرب عن شكره للسفيرة السيدة أبسا كلود ديالو ، ممثلة السنغال ، وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، للعمل القيم الذي تضطلع به ، وللتقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة في السنة الحالية . ويسعدنا أن نلاحظ أن اللجنة قد واصلت إعطاء الأولوية القصوى للحاجة الملّحة لضمان سلامة وحماية الفلسطينيين الذين يخضعون للاحتلال الاسرائيلي ، ولتكثيف جهودها لتعزيز فرص التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

إن قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة منذ أكثر من أربعة عقود . ونأسف بالغ الأسف ، أنه رغم ذلك ، ما زال الشعب الفلسطيني مضطرا لأن يعيش لاجئا في أرضه وأن يخضع للاحتلال . وعلى مدى السنين ، يكرر المجتمع الدولي القول بأن قضية الشرق الأوسط تكمن في عدم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، حق تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة بمنأى عن التدخل الأجنبي ، وحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين .

وإن الاعتراف بهذه الحقوق يتطلب استعادة شعب فلسطين وطنه ، واقامة دولة فلسطين على ترابه تأكيدا لمبادئ الأمم المتحدة . ويمثل انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها شرطا مسبقا لا غنى عنه لممارسة هذه الحقوق . ورغم الجهود

التي يبذلها المجتمع الدولي لاقناع اسرائيل بالتخلي عن سياسة احتلال الاراضي الفلسطينية وإعادتها إلى الشعب الفلسطيني ، لا تزال اسرائيل تتجاهل هذه الجهود وتتخذ التدابير ، بما في ذلك الطرد ، لإخماد ارادة الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه الثابت في تقرير مصيره .

ونرى أن الموقف البناء لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والذي يتجلى في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اعتمدت في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والمبادرة الفلسطينية التي أعلنها الرئيس ياسر عرفات في الجمعية العامة في جنيف في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تمثل مساهمة بناءة في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية . ويعد التأييد الدولي الواسع النطاق لمبادرات السلام بمثابة اعتراف بهذه المساهمات البناءة للشعب الفلسطيني في تعزيز عملية التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية .

وقد أعربت سري لانكا عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ، وأيدت بصورة متسقة نضاله من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف كما نددت أيضا بشدة بالعدوان الاسرائيلي ، ودعت إلى انسحاب القوات المعتدية . ونحن نؤمن أن التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية يمكن تحقيقها من خلال الحوار بين جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، نؤيد بقوة عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط عملا بالقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

وقد أعاد الرئيس ر. بريماداسا الإعلان عن التزام سري لانكا الخاص بالقضية الفلسطينية إذ قال في رسالته بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ، ضمن جملة أمور ، ما يلي :

"ثمة عدد من المبادرات تتخذ بشأن القضية الفلسطينية ، بيد أنه لن يمكن التوصل إلى حل دائم وعادل ما لم تؤخذ في الاعتبار آراء الشعب الفلسطيني ، ومن ثم يجب أن يكون ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا في المفاوضات الخاصة بالقضية .

"وتؤمن سري لانكا أن مؤتمر السلام الدولي الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة يمثل أكثر المحافل الدولية فاعلية لمعالجة هذه القضية ، وأن الاعتراف بالأمم المتحدة باعتبارها نقطة الارتكاز في تسوية المشاكل الدولية المستعصية آخذ في التزايد . ويحدونا الأمل الصادق في أن تتوفر الارادة السياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار في منطقة حرمت منذ وقت طويل من السلم .

"وقد أيدت سري لانكا بصورة متسقة قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، وقد كان بلدي ضمن أول البلدان التي اعترفت بدولة فلسطين" .

ويؤيد وفد بلادي الجهود التي يبذلها الأمين العام ، على الرغم من الخلافات القائمة ، لاستكشاف مختلف الإمكانيات المعززة للتقدم في عملية السلم في الشرق الأوسط ولعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف في الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ونعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر حزما لإقرار السلم في الشرق الأوسط ، ويحدونا الأمل في أن تجد الدول الكبرى ممكنا أن تعمل معا لإيجاد أسلوب عملي لتحقيق حل عادل ودائم لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، سيحظى مجلس الأمن بالتأكيد ، وهو الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن ، بتعاون وتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة في القيام بعملية مناسبة .

السيد إيوانيديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمثل قضية فلسطين التي ترتبط بمشكلة الشرق الأوسط ارتباطا وثيقا للغاية ، تحديا من أخطر التحديات التي واجهها مجتمع الأمم منذ إنشاء الأمم المتحدة . وقد اعترف الأمين العام بذلك عندما كتب ما يلي :

"إن الصراع العربي الإسرائيلي لا يُضاهيه في التعقيد أو احتمالات الخطر الكامنة فيه سوى قلة من المسائل الدولية" . (A/44/737 ، الفقرة ٤٣)

ما برحت الجمعية العامة تنظر على نحو متكرر في قضية فلسطين التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط ، منذ ما يزيد عن أربعين عاما ، وقد أيدت الجمعية ، عن طريق مجموعة من القرارات ، التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني . غير أن هذه القرارات لم تنفذ ، بل قد تم تجاهلها باستمرار .

وبالنظر إلى القرب الجغرافي لقبرص إلى الشرق الأوسط ، وصلاتنا الودية معه ، ومقاومتنا للعدوان والاحتلال واهتمامنا العميق بالحل السلمي لقضية فلسطين والتزامنا به ، فإننا ، كشعب وكبلد ، نؤيد تأييدا مخلصا الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط كضرورة لا غنى عنها لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة .

وبينما نتشاطر القلق العميق مع المجتمع الدولي ، فلقد ضممنا صوتنا في كل مناسبة إلى أصوات الآخرين في المطالبة بإيجاد تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين

بموجب الميثاق والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . وقد أعلنا موقفنا بوضوح بأنه إذا ما أريد لأي حل أن يكون عادلا ودائما يجب أن يقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية ، بما في ذلك القدس ، ومن جميع الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . كما انضممنا إلى المجتمع الدولي في مطالبة إسرائيل بالانسحاب من مرتفعات الجولان التي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من سوريا ، ومن الأراضي المحتلة في جنوب لبنان .

وتؤكد قبرص من جديد ، على غرار بقية العالم غير المنحاز ، موقفها بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . إن مشاركة فلسطين على قدم المساواة هو أمر لا غنى عنه في أي جهد يرمي إلى تحقيق حل تفاوضي سلمي شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية ، وهو الحل الذي ينبغي أن يتضمن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في فلسطين .

وفي هذا الصدد ، نعتبر إعلان دولة فلسطين ، التي اعترفت بها قبرص ، مع بقية العالم غير المنحاز ، معلما تاريخيا هاما في البحث عن حل لقضية فلسطين .

كما نعتقد أن أنسب إطار يضفي أهمية دولية على العملية التفاوضية ويوفر الضمانات المطلوبة للحل الشامل والعادل والقابل للتطبيق والمتفق عليه - هو المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة . والمؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الأوسط ينبغي أن ينطوي على مشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٨) ، وجميع القرارات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والمتصلة بحقوق الشعب الفلسطيني وبالصراع العربي الإسرائيلي .

وتكرر قبرص تأييدها للشروع في الحوار الإسرائيلي الفلسطيني . ونأسف بشدة للحالة المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر والسياسات والممارسات التعسفية التي تنتهجها إسرائيل . فالسلطات الإسرائيلية تواصل ردود الفعل إزاء تلك الهبّة البطولية - الانتفاضة - بعمليات القتل

والجرح والاحتجاز ، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، ذكر السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، في رسالته أنه يؤمن إيمانا راسخا بأن المناخ الدولي الإيجابي والاهتمام الصادق والتعبئة المتزايدة للمجتمع الدولي بحثا عن حل عادل لقضية فلسطين ، قد تسهم في إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي ، وتكفل الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . ويواصل الرئيس في رسالته :

"إن هذه التسوية التي ما من شك في أنها تخدم السلم في منطقة الشرق الأوسط الحساسة والمضطربة ، يمكن التوصل إليها عن طريق الحوار والتفاوض ، وعن طريق عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، حيث تشارك فيه ، بل وينبغي أن تشارك فيه ، جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة" .

وباعتبار قبرص عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فإنها تؤيد بثبات حقوق الفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

لقد أنكر على الشعب الفلسطيني وجوده الوطني في دولته منذ وقت طويل . إن كفاحه المستميت وتضحياته ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، هما حقيقة دينامية لا بد من الاعتراف بها حتى يمكن للشعب الفلسطيني أن ينعم بالسلم والعدل ، كما هو الحق لجميع الشعوب في العالم .

ويجب على شعب إسرائيل ، الذي كان هو نفسه ضحية لقرون من الاضطهاد ، أن يعترف بعدم جدوى السياسة التي تنكر تطلع شعب بأكمله صوب العيش في وطنه بسلام وكرامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد . وأذكّر الأعضاء أنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بمدة عشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد محمد (العراق) : إن ردي على بيان مندوب النظام الصهيوني مساء أمس ينطلق أولا من رغبتي في إيضاح شيء مهم يوفر عليه الوقت والجهد في الاعتراض على تسميته بمندوب الكيان الصهيوني العنصري ، بدلا من "مندوب اسرائيل" .

إن هذه التسمية ليست تعبيرا لغويا أو استفزازيا وإنما هي تجسد طبيعة الكيان الصهيوني العنصري وفقا لمعطيات الوقائع التاريخية . ولإثبات ذلك في البداية أقول ، إن الصهاينة لم يثبتوا أية حدود لكيانهم منذ أن تم اغتصاب فلسطين . فما هي اسرائيل ، وأين تقع حدودها ؟ هل هي حدود عام ١٩٤٧ بموجب قرار التقسيم ، أم هي حدود الأراضي التي احتلتها القوات الصهيونية بالقوة عام ١٩٦٧ ، وهي الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان وجنوب لبنان ؟

وهناك سؤال آخر : هل هذا يكفي ، أم أن هذا الكيان لما يكتمل بعد ، ويسعى للتوسع لكي يحقق "أرض الميعاد" التي تمتد من النيل إلى الفرات ، وفقا لحلم الصهيونية المستحيل ؟ هذا هو المنطق . لا يوجد شيء محدود يمكن أن نطلق عليه اسما معينا ؛ وذلك يمكن شرحه ببساطة : إن الصهاينة لا يجدون حدودا لأطماعهم سوى حلم التوسع على حساب شعب فلسطين والشعب العربي . لذلك تستمر سياسة العدوان والاحتلال الصهيوني ، وتستعصي قضية فلسطين على الحل .

أما بالنسبة للانسان ، فمن هي اسرائيل ؟ هل هي دولة يهودية ديمقراطية ؟ هنا تنهض اشكالية الادعاء الصهيوني بالدولة الديمقراطية المزعومة . وهنا يوجد عاملان : الأول هو أن الصهاينة ، كما يقولون ، ما زالوا لا يعرفون حتى اليوم من هو اليهودي . وثمة نقاش حاد يجري بين مختلف الفئات الدينية والسياسية حول ذلك ؛ والثاني هو ما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات إجرامية ضد حقوق الانسان الفلسطيني لا يمكن أن تكون بأية حال من الأحوال تعبيرا عن أية ديمقراطية من أي نوع . ولا شك أن ما جاء في بيان وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد ، الذي ألقاه صباح هذا اليوم ، يعطينا أحد الأدلة المنصفة على حقيقة الادعاء بالديمقراطية . إذن ، نواجه هنا مرة أخرى معضلة الغموض واللاتحديد . فليس ثمة شيء محدود يمكن أن نطلق عليه اسما معينا .

أما بالنسبة للعنصرية فإنني فقط أشير إلى قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٧٤ ، الذي اعتبر عن حق الحركة الصهيونية حركة عنصرية . لهذه الأسباب مجتمعة يسمى "الكيان الصهيوني العنصري" . اضافة إلى ذلك ، فإن المندوب نفسه أعلن قبل أيام هنا أنه يفخر بهذه التسمية . أرجو أن يرضيه إيضاحي هذا ويقنعه بعدم ضرورة القفز والصراخ في نقطة نظام ، مما يؤدي إلى إرباك أعمال هذه الجمعية الموقرة .

سأستعير هنا أيضا ما قاله دبلوماسي غير عربي منصف وهو يستعرض ما شاهده بنفسه في الأراضي المحتلة . إنه السفير النرويجي توليف أندا الذي اعتمد في اسرائيل للفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ، وهو صاحب كتاب "الانتفاضة ، تمرد على اسرائيل" الذي صدر قبل أيام فقط عن دار النشر الجامعية في أوسلو . وقد وصفت وكالة الصحافة الفرنسية ، يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، الكتاب بأنه يتميز بالبساطة والدقة ، اضافة إلى أنه جيد التوثيق إذ يرتكز على تقارير المنظمات الدولية ، وهو يدين القمع الوحشي والمستمر لحقوق الانسان الأساسية للفلسطينيين . قال السفير النرويجي توليف أندا ، في مقابلة نشرتها الصحيفة الدانمركية "برلينغسكي تايدندي" يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ :

"توقفتُ عن الاعتقاد بأن اسرائيل دولة ديمقراطية بسبب الوضع السائد في الأراضي المحتلة" .

وقال السفير :

"حين ذهبت إلى المناطق المحتلة ، كنت متعاطفا مع دولة اسرائيل ، وكان لدي مفهوم ساذج عن منظمة التحرير الفلسطينية . لكنني غيرت آرائي سريعا ، وأعدت النظر في موقفي . إن رؤيتي لم تكن متطابقة مع الواقع على الأرض" .

وأكد السفير أن معظم الدبلوماسيين الغربيين المعتمدين في اسرائيل يشاطرونه الرأي . وقال : "لقد أصبحوا أكثر انتقادا لاسرائيل ، ومؤيدين للفلسطينيين . كيف يمكن ألا نكون هكذا حين نرى ما يحصل هناك ؟"

وأشار إلى أن :

"قمع الفلسطينيين والحاق الظلم بهم ومعاملتهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية ، سياسة واعية ومتعمدة تنتهجها اسرائيل" .

وقال أيضا :

"إن اسرائيل تزعم أنها بلد ديمقراطي ، لكن هناك مبررات للخوف حين نرى ظروف العمل في المحاكم والفساد اللامعقول الذي لا يمكن فهمه في النظام القضائي والعقوبات التي تفرض على الفلسطينيين ."

وذكّر السفير أندا ، بشكل خاص ، بفضيحة شين بيت ، وأشار إلى أن :

"الشرطة السرية تمارس رقابة عامة على السكان ، وتشكل بنية أساسية دائمة في خدمة الظلم . وعلى كل فلسطيني أن يحصل على إذن منها ، حتى لتجديد إجازة القيادة أو للحصول على خط هاتفي ."

وتطرق أيضا إلى القمع الاسرائيلي ، وبخاصة إلى العقوبات الجماعية وتدمير المنازل .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/٣٠